Distr.
GENERAL

TD/B/1102
30 June 1986
ARABIC
Original: ENGLISH

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

مجلس التجارة والتنمية

الدورة الثالثة والثلاثون
جنيف ، ١ ايلول /سبتمبر ١٩٨٦
البند ٢ من جدول الأعمال المؤقت

مسائل محددة ناشئة عن القرارات والتوصيات والمقررات الاخرى التي اعتمدها المؤتمر في دورته السادسة والتي تتطلب اهتمام المجلس بها أو اتخاذه اجراء بشأنها في دورته الثالثة والثلاثين

التطورات الاقتصادية الاخيرة في الاراضي الفلسطينية المحتلة

استعراض العمل الذى أنجزته الوحدة الاقتصادية الخاصة
(الشعب الفلسطيني)

GE.86-51216

المحتويات

الفصل		الفقرات
	تصدير - استعراض العمل الذى أنجزته الوحدة الاقتصادية الخاصة (الشعب الفلسطيني) في الفترة ١٩٨٥ - ١٩٨٦	١ - ٨
	مقدمة	١
الأول -	السياسات الاسرائيلية والتطورات الاقتصادية الرئيسية في الاراضي الفلسطينية المحتلة في الفترة ١٩٨٤ - ١٩٨٦	٢ - ٣٦
	ألف - محددات التنمية	٢ - ٨
	باء - نمو الناتج المحلي الاجمالي	٩ - ١٠
	جيم - مصادر الدخل	١١ - ١٢
	دال - استخدام الموارد	١٣ - ١٧
	هاء - مركز ميزان المدفوعات	١٨ - ١٩
	واو - هيكل واتجاه التجارة في الاراضي الفلسطينية المحتلة	٢٠ - ٢٣
	زاى - اليد العاملة والعمالة في اسرائيل	٢٤ - ٢٩
	حاء - التطورات القطاعية الرئيسية	٣٠ - ٣٦
الثاني -	القضايا البارزة في تنمية الاراضي الفلسطينية المحتلة	٣٧ - ٥١
	ألف - الحكم الذاتي وتفويض السلطة والتنمية في الاراضي المحتلة	٣٨ - ٤٣
	باء - قطاع غزة وجذور الافتقار في الاراضي الفلسطينية المحتلة	٤٤ - ٥١

* * *

لا تنطوى التسميات المستخدمة في هذه الوثيقة ولا العرض الوارد فيها للمادة التي تتضمنها على التعبير عن أى رأى كان من جانب الامانة العامة للأمم المتحدة بشأن المركز القانوني لأى بلد أو اقليم أو مدينة أو منطقة أو لسلطات أى منها ، أو بشأن تعيين حدودها أو تخومها .

تصديـــر

استعراض العمل الذى أنجزته الوحدة الاقتصادية الخاصة (الشعب الفلسطيني) في الفترة ١٩٨٥-١٩٨٦

'١' عملا بقرار الموءتمر ١٤٦ (د-٦) ووفقا لبرنامج عمل الأونكتاد للفترة ١٩٨٦-١٩٨٧ ، طلب الى الوحدة الاقتصادية الخاصة (الشعب الفلسطيني) اعداد تقارير تتضمن :"'١' استعراض وتحليل التطورات في الاحوال الاقتصادية للشعب الفلسطيني ؛ و '٢' اقتراحات بشأن استراتيجيات وتدابير تنمية الاقتصاد الفلسطيني مستقبلا وتحسين الحالة الاقتصادية للشعب الفلسطيني "• وفضلا عن ذلك، يطلب برنامج عمل الأونكتاد الى الوحدة أن تنشىء وتطور على أساس مستمر قاعدة بيانات عن الاقتصاد الفلسطيني ، وأن تشترك في برامج تعاونية بشأن هذه المسائل مع الادارات المعنية الاخرى للأمم المتحدة وتكفل الاتصال بها (A/40/6) •

'٢' وفي الفترة من تموز/يوليه ١٩٨٥ حتى حزيران /يونيه ١٩٨٦ ، تمكنت الوحدة من احراز تقدم كبير في المجالات السابقة • وشرعت الوحدة على وجه الخصوص في العمل في المجالات التالية :

(أ) تحليل شامل للتطورات والاتجاهات الاخيرة التي أثرت على اقتصاد الاراضي الفلسطينية المحتلة • تشكل هذه المسألة موضوع التقرير السنوي للوحدة لعام ١٩٨٦ عن اقتصاد الاراضي الفلسطينية المحتلة • ويرصد التقرير السياسات والتدابير الاقتصادية الجارية التي اتخذتها السلطات الاسرائيلية والتي أثرت على التنمية الاقتصادية في الاراضي المحتلة • ويولى اهتمام بالتطورات الشاملة والقطاعية • ويتركز التأكيد بصفة خاصة على نخبة من قضايا حاسمة وحيوية لاقتصاد الاراضي الفلسطينية المحتلة • وبالنظر الى الحالة الاقتصادية الحرجة لقطاع غزة ، يكرس فرع موجز منفصل لبعض القضايا والمشاكل الاقتصادية الاساسية التي تواجه القطاع (يمكن عند الطلب الحصول على مواد اضافية ذات صلة)•

(ب) الهياكل والانشطة المالية في الاراضي الفلسطينية المحتلة • يشتمل هذا الجانب على دراسة تحليلية متعمقة تتحرى شتى الجوانب الهيكلية والتشغيلية للنظام النقدي والمالي السائد منذ عام ١٩٦٧ في الاراضي المحتلة • ويولى اهتمام خاص بتطورها خلال فترة الاحتلال واسهامها في التنمية الاقتصادية ، مع التركيز على السياسات الاسرائيلية وتحليل المشاكل التي جوبهت في عملية خدمة اقتصاد الاراضي • وستجرى الدراسة تقييما ناقدا للدور الحالي والمقبل للموءسسات المصرفية وغيرها من الموءسسات المالية ، فضلا عن المصروفات والايرادات العامة مع التأكيد بصفة خاصة على هيكل النظام الضريبي • ويضطلع بهذه الدراسة بالاشتراك مع اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا وينتظر أن تستكمل لنشرها في أوائل عام ١٩٨٧ •

(ج) قاعدة بيانات عن اقتصاد الاراضي الفلسطينية المحتلة • بالنظر الى ندرة المعلومات عن اقتصاد الاراضي المحتلة نوعا وكما ، واصلت الوحدة عملها بشأن اقامة قاعدة بيانات شاملة • وقد شرعت في نظام ثلاثي الجوانب لتصنيف البيانات بما يستوعب المعلومات البيليوغرافية (بالعربية - الانكليزية) ، وفهرسة البحوث ، والمعلومات الاحصائية • ويجرى تجميع فرع اضافي لقاعدة البيانات ليغطي الاوامر العسكرية الاسرائيلية الموءثرة على النشاط الاقتصادى للاراضي المحتلة • ورغم أن النظام هو من أجل الاستخدام الفورى للاونكتاد في عمله المعني باقتصاد الاراضي المحتلة ، الا انه يصلح ايضا كمصدر مرجعي محتمل لجهات اخرى تعنى بهذا الموضوع•

'٣' وفي خلال الفترة المعنية واصلت الوحدة جهدها لتدعيم علاقات عملها الموضوعي مع ادارات ووكالات الأمم المتحدة الاخرى المعنية بمسائل التنمية الاقتصادية للاراضي الفلسطينية المحتلة ولاسيما اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا ومنظمة العمل الدولية ومركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل) ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية • واتخذ التعاون شكل تبادل المعلومات واجراء المشاورات والاسهام في العمل الجارى تنفيذه وفقا لبرامج اخرى والاضطلاع بأنشطة مشتركة •

'٤' وقام موظفو الوحدة ببعثات الى مصر والاردن والعراق تتعلق بمشاريع البحوث الجارية • واشتملت على عقد اجتماعات مع عدد كبير من المسؤولين في الحكومات ، والمنظمات والمؤسسات الاقليمية والوطنية المعنية باقتصاد الاراضي الفلسطينية المحتلة ، وكلها تستهدف الحصول على صورة أوضح لحالة التنمية ومشاكلها ومتطلباتها في هذه الاراضي •

'٥' وقد بذل الأونكتاد جهدا لاثراء بحوثه بشأن الاراضي المحتلة وحاول ، ازاء ندرة البيانات ، أن يكون له منفذ للاطلاع المباشر على المعلومات المتعلقة بالتنمية الاقتصادية للاراضي • وعليه فقد أجرى اتصالات مع الممثل الدائم لاسرائيل لدى مكتب الأمم المتحدة في جنيف اقترح فيها ايفاد بعثة الى الضفة الغربية وقطاع غزة • ورفضت حكومة اسرائيل حتى الآن طلب الأونكتاد ايفاد بعثة لهذا الغرض • ونتيجة لذلك اضطرت الوحدة الى التعويل في عملها أساسا على ما هو منشور من مصادر المعلومات الاولية والثانوية • وتم بذل كل جهد للتحقق والتأكد من نتائج البحث المضطلع به ، على الرغم من أن الافتقار الى الاتصال المباشر بالاراضي شكل قيدا كبيرا •

'٦' وفيما يتعلق بالانشطة المقبلة المتوخاة في برنامج عمل الأونكتاد للفترة ١٩٨٦-١٩٨٧،ستشرع الوحدة في العمل في دراسة متعمقة ثانية فور استكمال الدراسة المتعلقة بالقطاع المالي • ورغم أن موضوع الدراسة القادمة مازال قيد النظر ، فقد يركز على القطاع التجارى ودوره في عملية تنمية الاراضي الفلسطينية المحتلة • وأما المسائل الاخرى قيد النظر والتي تحتاج الى بحث فتضم قطاع السياحة في الاراضي المحتلة ودور المعونة الانمائية في الاراضي والمشاكل الخاصة بقطاع غزة • ومن المتوقع أن توفر الدراسات بشأن هذه المسائل وغيرها أساسا لاعداد دراسة استقصائية شاملة ومتعمقة لحالة اقتصاد الشعب الفلسطيني في الاراضي المحتلة على النحو الذى دعا اليه قرار مجلس التجارة والتنمية ٢٣٩ (د-٢٣) وهي الدراسة التي لم يتسن الاضطلاع بها بسبب ضيق الوقت وقيود الميزانية • وستبدأ الوحدة عملها في وقت متزامن بشأن اعداد تقريرها السنوى القادم لعرضه على مجلس التجارة والتنمية في دورته التي تعقد في ايلول /سبتمبر ١٩٨٧•

'٧' وسيشتمل العمل في قاعدة البيانات على بحث طرائق نشر المعلومات على نطاق أوسع كما ستكتشف امكانات اعداد المعلومات الكمية والنوعية باستخدام الحاسبات الالكترونية • وستجرى دراسة أولية للخيارات على مستوى الاونكتاد ، مع دراسة الامكانات على المستوى الاوسع للأمم المتحدة في مرحلة لاحقة بغية وضع سلسلة شاملة من الاحصائيات عن شتى الجوانب الاقتصادية والاجتماعية في الاراضي المحتلة • كما يجرى النظر في نشر قائمة ببليوغرافية شاملة عن الاحوال الاقتصادية في الاراضي الفلسطينية المحتلة •

'٨' وستواصل الوحدة جهودها لتعزيز الاتصال والعمل مع وكالات الأمم المتحدة بشأن المسائل ذات الاهتمام المتبادل وتطوير الاتصالات مع المؤسسات الاقليمية والوطنية ولاسيما المراكز الاكاديمية والبحثية الفلسطينية •

مقدمـــة

١ - عند مناقشة اقتصاد الاراضي الفلسطينية المحتلة ، يبرز عاملان لا يخدمان الاخذ بنهـــج تحليلي يفضي الى فهم أكبر لديناميات الوضع وتعزيز مصالح سكان تلك المناطق • أولهما أن الوضـع في الاراضي الفلسطينية المحتلة لا يتيح استجلاء تحديد المشاكل الاقتصادية وتحليلها • فقد أدى وجود قوة احتلال اجنبي وتدخلها في معظم جوانب الحياة الفلسطينية اليومية بما فيها الجوانب الاقتصادية الى خلق أوضاع على مدى ١٩ سنة تخضع تشغيل الاقتصاد لمجموعة من العوامل غير الاقتصادية ، فضـلا عن تلك العوامل التي كثيرا ما تتعرض لها العملية " العادية " للتنمية الاقتصادية • وثانيهمـا أن التحليل الاقتصادى التقليدى والمفاهيم الاقتصادية التقليدية قد يفقدان بعض لياقتهما حين يطبقـان في اطار غير تقليدى لا ينبع من الاحتلال فحسب بل ومن عوامل تاريخية أدت الى خلق كيـــان (أى الاراضي الفلسطينية المحتلة) لا يتسنى فيه دائما لتطبيق الادوات التقليدية للتحليل الاقتصـــادى الوطني الخروج بنتائج يعول عليها [١] • وبدلا من اتباع مثل هذا النهج ، وقد قيل [٢] بأنه فـــي ظروف الاحتلال تكون المصلحة والتطلعات والاهتمامات الاقتصادية الغالبة لسكان الاراضي هي تأميـن حاجاتهم الاساسية وضمان مستقبل لهم في بلدهم • ورهنا بهذه القيود يحاول هذا التقرير ، من خـلال تشخيص الاتجاهات الفعلية والمحددات الاساسية أن يصل الى فهم أفضل للعمليات الاقتصادية الفاعلة في الاراضي الفلسطينية المحتلة •

الفصل الاول

السياسات الاسرائيلية والتطورات الاقتصادية الرئيسية في الاراضي الفلسطينية المحتلة في الفترة ١٩٨٤ - ١٩٨٦

ألف - محددات التنمية

٢ - يلاحظ أن الاراضي الفلسطينية المحتلة تعاني ، أكثر من أى وقت مضى منذ عام ١٩٦٧، من أزمة اقتصادية خطيرة تتجلى جوانبها في كل من وضعها الاقتصادى المحفوف بالخطر وفعل عناصر توءثر على هذا الوضع • وكما سيستعرض هذا التقرير ، تشير معظم الموءشرات المعيارية للنمو والتنمية الى ظهور مشاكل هامة واجهت الاراضي الفلسطينية المحتلة في الاعوام الاخيرة • ورغم أن هذه الموءشرات تميل عادة الى اظهار تقلبات قوية ، فان الاتجاهات الشاملة في الاراضي اتجاهات غير مستقرة وسلبية على وجه الخصوص • ولما كان هذا التطور غير شاذ بالنظر الى مجمل المناخ الاقتصادى الاقليمي والدولي السائد في الاعوام الماضية ، فانه يكتسب أهمية خاصة عند بحثه في ضوء الفرص المحدودة للمناورة ، المتاحة لاقتصاد الاراضي الفلسطينية المحتلة •

٣ - ويتحدد مسار التنمية الاقتصادية في الاراضي بأربع مجموعات منفصلة من العوامل :

(أ) قاعدة الموارد القائمة والهيكل الاقتصادى وجهود وتطلعات التنمية المحلية للاراضي الفلسطينية المحتلة ؛

(ب) سياسات وتدابير السلطات الاسرائيلية فيما يتعلق بالاراضي الفلسطينية المحتلة ؛

(ج) التطورات في الاقتصاد والسياسات الاسرائيلية التي لا تتعلق بالاراضي الفلسطينية المحتلة بشكل مباشر وان كانت لها آثار ترابطية كبيرة عليها ؛

(د) البيئة الاقتصادية في المنطقة العربية (ولاسيما في الدول المنتجة للبترول) بالقدر الذى يسمح للاراضي باستبقاء روابطها الاقتصادية التقليدية معها •

ولقد أصبحت التأثيرات ، المتضاربة في الغالب ، والتي تمارسها هذه العوامل ، واضحة بشكل خاص في الاعوام الاخيرة وكانت آثارها محسوسة في كل اقتصاد الاراضي • والقيود غير العادية التي تمارسها هذه التأثيرات هي التي تشكل الطابع الفريد للمشاكل التي تواجه اقتصاد الاراضي الفلسطينية المحتلة •

٤ - وعلى عكس الاقتصادات الاخرى ، لا توجد لدى قاعدة الموارد القائمة والهيكل الاقتصادى القائم للاراضي ، الموءسسات اللازمة لبلورة مسار عمل مستقل ولتوجيه دفة قدراتها الانتاجية المتاحة وتحويل هياكلها بغية خلق اقتصاد متكامل ، مدعوم ذاتيا وقادر على البقاء • كما انه ليست لديها بالفعل الوسائل اللازمة لكي تقاوم بشكل فعال التعدى المطرد على الموارد من الارض والمياه بسبب المستوطنات الاسرائيلية في الاراضي • وعليه ظل اقتصاد الاراضي مجزءا داخليا ومعتمدا على الغير خارجيا ، وسلبيا امام تفاعل القوى الموءثرة داخل حدودها وخارجها على السواء •

٥ - ومنذ عام ١٩٦٧ تولت سلطات الاحتلال الاسرائيلي سلطة تنظيم ومراقبة النشاط الاقتصادى وغيره في الاراضي الفلسطينية المحتلة ، من خلال حكومة عسكرية تحولت جزئيا في الاعوام الاخيرة

الى " ادارة مدنية " [٣] . وتحكم هذه السلطة بأوامر ومراسيم عسكرية دورية تسترشد في اصدارها بقرارات وتوجيهات سياسية شاملة أو محددة مستمدة من السلطات المركزية الاسرائيلية . ومع منتصف عام ١٩٨٤ صدر ما مجموعه ١٩٥٠ أمرا عسكريا (بتعديلاتها) في الضفة الغربية وقطاع غزة ، منها نحو ٩٣٥ (النصف تقريبا) عنيت مباشرة بمسائل اقتصادية : الضرائب ، الجمارك ، النشاط المصرفي ، المال والتأمين ، الزراعة ، الصناعة والحرف ، التجارة ، الارض والمياه ، اليد العاملة ومجالات اخرى [٤] . وفي حين أن بعض هذه الاوامر هي صور مكيفة أو معدلة من القوانين الاردنية أو المصرية التي كانت نافذة حتى عام ١٩٦٧ ، الا أن معظمها يمثل لوائح جديدة تعكس اهتمامات السياسة الاسرائيلية [٥] . وبوجه عام تم انجاز السياسة الاسرائيلية رسميا على النحو التالي:"لن تكون هناك تنمية (في الاراضي) تبادر بها الحكومة الاسرائيلية ، ولن تعطى تصاريح للتوسع في الزراعة أو الصناعة (هناك) من شأنها أن تؤدى الى منافسة مع دولة اسرائيل"[٦] . ويلاحظ أن السياسات والتدابير التي تطبقها السلطات الاسرائيلية تقوم على ثلاثة افتراضات رئيسية : كفالة الحد الادنى من النظام في الشؤون الاقتصادية للاراضي دون التزام صريح بتعزيز المصالح الاقتصادية للاراضي ، وضمان اتساق هذا التنظيم للنشاط الاقتصادى في الاراضي مع الانماط العامة للسياسة والتشريع المتصلين بذلك في اسرائيل ،والأهم من ذلك ضمان عدم تعارض النشاط الاقتصادى في الاراضي مع المصالح الاقتصادية الاسرائيلية أو اضراره بها . وهكذا تعمل هذه المحددة الرئيسية الثانية للنشاط الاقتصادى للاراضي من خلال استراتيجية تمليها المصلحة الوطنية الشاملة لاسرائيل . ويجمل ها هنا تعرف كيفية تقبلها في التطبيق آخر الامر وماهية آثارها على الاحوال الاقتصادية في الاراضي الفلسطينية المحتلة .

٦ - ان المحددات السالف ذكرها (الهيكلية والسياسية) أقل خضوعا للتقلب من العاملين الآخرين المؤثرين على اقتصاد الاراضي ، وهما العلاقات الاقتصادية الوثيقة مع اسرائيل ومع العمق العربي . وبالنظر الى طبيعة العلاقات الاقتصادية بين اسرائيل والاراضي فقلما يوجد ، ان وجد ، في حوزة هذه الاراضي من الوسائل ما تتوقى به التغيرات الحادثة في الاقتصاد الاسرائيلي [٧] . وهكذا فان جاز للاراضي أن تتوقع من حيث المبدأ الاستفادة من النمو في الطلب من جانب الاقتصاد الاسرائيلي في أوقات الازدهار (بعد حرب ١٩٦٧ مثلا) فانها تشارك أيضا في آثار الكساد في أوقات الانحسار [٨] . وكان للتطورات الاخيرة في الاقتصاد الاسرائيلي ، التي تميزت بالانحسار واضح وببرنامج تقشف اقتصادى يشمل الانفاق العام مقرونا بمراقبة الاجور والاسعار لوقف التضخم المتصاعد ، أثر مباشر على معظم جوانب اقتصاد الاراضي . ومع ذلك تتعدم فعليا قدرة اقتصاد الاراضي على تفادى هذه التطورات بسبب طبيعة هيكله من جانب وديناميات الروابط الاقتصادية التي تربطه باسرائيل من جانب آخر والتي عزلته الى حد كبير عن بقية العالم .

٧ - ومنذ عام ١٩٦٧ حدث تغير جذرى في نمط العلاقة بين الاراضي الفلسطينية المحتلة وعمقها المتمثل في البلدان العربية . ورغم انه احتفظ على مر السنين ببعض تدفقات التجارة واليد العاملة والتدفقات المالية لما قبل عام ١٩٦٧ بين الاراضي والبلدان العربية (ولاسيما الاردن) ، ظلت هذه التدفقات محدودة بسبب الحواجز المؤثرة التي اقيمت منذ الاحتلال في وجه حرية تنقل البضائع والافراد والاموال بين الاراضي الفلسطينية المحتلة والبلدان العربية . وفي هذا الجزء الهام من العلاقات الخارجية للاراضي ، تخضع الاراضي لشروط تحددها اعتبارات اخرى ، كتلك التي تمليها المصالح الامنية أو الاقتصادية أو السياسية للسلطات الاسرائيلية وتقلبات التنمية الاقتصادية في

البلدان العربية • ويتساوى في الاهمية ، ان لم يكن أربح من الدخل الذى يدره العمل في اسرائيل، الدخل المكتسب ، على مدى اكثر من عقد ، من العمل في البلدان العربية المنتجة للبترول • هذا بالاضافة الى الدور المضطلع به في دعم اقتصاد الاراضي عن طريق التحويل الآحادى الموارد المالية (المعونة العربية والفلسطينية ، رواتب موظفي الحكومة وتحويلات اخرى)• وأدت الازمة الحالية في المنطقة العربية ككل الى هبوط حاد في الطلب على اليد العاملة المهاجرة التي سبق أن توافرت لشتى البلدان العربية (٩)، وحدوث هبوط هام بالمثل في الطلب (وخاصة في الاردن) على السلع الزراعية والصناعية التي تصدرها الاراضي • وفضلا عن الهبوط في التحويلات وفي عائدات الصادرات المتحصلة للاراضي ، هبطت كذلك التحويلات الآحادية (المعونة الخارجية) الى الاراضي • وساعد ذلك في خلق بيئة ازدادت فيها العزلة وعدم التيقن والانحسار في اقتصاد الاراضي الفلسطينية المحتلة مما أثر تأثيرا كبيرا على أداء الموءشرات الاقتصادية، التي ستناقش أدناه ، والتي يحاول الاقتصاد الصمود فيها اليوم •

٨ - ولا مبالغة في تأكيد ثقل العوامل الثلاثة الاخيرة التي نوقشت اعلاه في تقرير الحدود المعروضة على تنمية اقتصاد الاراضي الفلسطينية المحتلة • ويجب على أى تحليل للتنمية الاقتصادية في الاراضي الفلسطينية المحتلة ، مثلما يجب على أى جهد لتحسين تلك العملية ، أن يأخذ ذلك في الاعتبار تماما• ومن الواضح أن الخلل الرئيسي في تشغيل الاقتصاد يتصل بطبيعة العلاقات بين الاراضي الفلسطينية المحتلة وبيئتها ، ولاسيما ذلك الجانب الذى يمثله استمرار ١٩ عاما من الاحتلال الاجنبي • وفي أى وضع مماثل في أى مكان آخر في العالم ، يتعين على الاقتصاد المحلي أن يلجأ على الاقل الى قوته المركزية لتنظيم هذه العوامل الخارجية وفقا لمصالحه الخاصة وأن يمارس تلك القوة بكل ما في وسعه • ومع ذلك ، فلا وجود لتلك القوة في حالة الاراضي الفلسطينية المحتلة اذ أن ممارستها آلت فعليا الى مجموعة من القوى الاقتصادية الخارجية وغيرها أبرزها سلطات الاحتلال الاسرائيلي • ومع ذلك فمازال من الممكن دراسة الاحوال والاتجاهات الحالية دون الدخول في مناقشة بشأن ما لغياب هذه السلطة المحلية أو الوطنية المركزية من آثار سلبية على عملية التنمية (١٠)•

باء - نمو الناتج المحلي الاجمالي (١١)

٩ - من الملامح البارزة لاقتصاد الاراضي الفلسطينية المحتلة الضعف النسبي لقدرتها الانتاجية المحلية واعتمادها المتزايد على " صافي دخل عوامل الانتاج من الخارج " (أى أساسا من البلد العامة من سكان الاراضي المحتلة التي تعمل في اسرائيل وكذلك من أولئك الفلسطينيين العاملين في البلدان العربية) • وقد هبط اسهام الناتج المحلي الاجمالي في الناتج القومي الاجمالي هبوطا مطردا في الاعوام الماضية من ٧٥ في المائة عام ١٩٨١ الى ٧٣ في المائة الى عام ١٩٨٣ ووصل الى أدنى مستوى له على الاطلاق وهو ٥٦ في المائة بحلول عام ١٩٨٤ (١٢)• وبعد عقد من الزمان شهد معدلات نمو ما بين عالية ومعتدلة في الناتج المحلي الاجمالي (١٣) حدث اتجاه متناقص في الناتج المحلي الاجمالي فقلت معدلات النمو الى ٩ر٢ في المائة في ١٩٨٠/١٩٨١والى -٤ر٠ في المائة في ١٩٨٣/١٩٨٤ • ومن الناحية المطلقة وصلت قيمة الناتج المحلي الاجمالي في عام ١٩٨٤ الى ٠٨٥ ١ مليون دولار ، وهو مستوى تم الوصول اليه اصلا عام ١٩٨٠ (١٤)• وفي حين يمكن تبين السلوك المتقلب لمعدلات النمو في الناتج المحلي الاجمالي ، يكشف الاتجاه العام عن هبوط في

معدل النمو السنوى • ولئن بولغ بعض الشيء في متوسط الهبوط السنوى في ١٩٨٣/١٩٨٤ بسبب الناتج الزراعي الضعيف ، فان الموقف يعكس تباطوءا شاملا في النمو في جميع القطاعات خلال فترة العامين •

١٠ - ان أداء اكبر قطاعين ، أى الزراعة والتجارة /النقل/الخدمات الشخصية ، هما السبب الاساسي في هبوط الناتج المحلي • فقد تقلب اسهام هذين القطاعين معا في الناتج المحلي الاجمالي بين ٥٨ في المائة و ٦٣ في المائة خلال الفترة ١٩٧٨ - ١٩٨٤• وشهد نصيب الزراعة في الناتج المحلي الاجمالي هبوطا مطردا من ٣٢ في المائة في ١٩٧٨ الى ٢٨ في المائة في ١٩٨٤ ،في حين ازداد نصيب التجارة / النقل / الخدمات الشخصية من ٢٦ في المائة الى ٣٣ في المائة في الفترة نفسها • ومع ذلك فان متوسط معدل النمو السنوى في التجارة / النقل / الخدمات الشخصية تباطأ منذ ١٩٨٠/١٩٨١ ، الامر الذى عكس الصلة القوية بين الزراعة والتجارة /النقل ، دون أى تنويع هيكلي للاقتصاد يسمح باعادة توزيع بديل على قطاعات اخرى • وهكذا لا يسهل على التجارة والنقل في الاراضي المحتلة ان يجدا مجالات عمل اخرى في حالة حدوث تدهور زراعي • فالصناعة لا هي متنوعة ولا هي من القوة بما يكفي لتوفير بدائل تعوض الهبوط في التجارة الزراعية • وفي الوقت نفسه ففي الفترة ١٩٧٨ - ١٩٨٤ تقلب نصيب الصناعة في الناتج المحلي الاجمالي بين ٧ في المائة و٩ في المائة ، والتشييد من ١٦ في المائة الى ١٧ في المائة ، والخدمات العامة من ١٣ في المائة الى ١٦ في المائة • وفي حين تقلص في الاعوام الاخيرة النمو في قطاع التشييد الذى كان مزدهرا ذات يوم ليصل الى معدل سنوى بلغ في المتوسط - ٨ر١ في المائة في ١٩٨٣/١٩٨٤ ، كانت الصناعة هي القطاع الوحيد الذى شهد نموا ايجابيا عاليا وصل الى مستويات تراوحت بين ٧ في المائة و٩ في المائة منذ عام ١٩٨٢•

جيم - مصادر الدخل (١٥)

١١ - تفيد دراسة مكونات الدخل الخاص الاجمالي (١٦) ، في زيادة ايضاح تضاوءل دور الناتج المحلي الاجمالي في اقتصاد الاراضي الفلسطينية المحتلة • وكعنصر من عناصر الدخل الخاص الاجمالي، هبط الناتج المحلي الاجمالي من ٧٠ في المائة عام ١٩٧٨ الى مستوى منخفض بلغ ٥٨ في المائة عام ١٩٨٣ وذلك قبل أن يرتفع الى ٦٦ في المائة عام ١٩٨٤• وقد احتفظت التحويلات الحكومية والخاصة معا بنصيب مستقر نوعا في الدخل الخاص الاجمالي في هذه الفترة فبلغت نحو ١ في المائة و ٥ في المائة على التوالي (١٧)• وازداد نصيب دخل عوامل الانتاج من ٢٣ في المائة عام ١٩٧٨ الى ٣٤ في المائة عام ١٩٨٣ ثم هبط الى ٢٨ في المائة عام ١٩٨٤ أى ما يعادل ٤٧٠ مليون دولار• وهناك جانب هام لهذه التدفقات هو ازدياد نصيب الدخل الخاص الاجمالي المخصص كضرائب وتحويلات اخرى الى الحكومة • وقد ارتفعت هذه من مستوى نسبته ٦ في المائة من الدخل الخاص الاجمالي في عام ١٩٧٨ الى أكثر من ١١ في المائة من جميع الدخل المتحصل للاراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٨٤• وهكذا ففي عام ١٩٨٤ حولت الاراضي الفلسطينية المحتلة الى السلطات الاسرائيلية مبلغا قدره ١٨٥ مليون دولار ، أي ما يعادل اكثر من ضعف المبلغ المحول من الخارج ، وأحد عشر ضعف التحويلات الى الاراضي الفلسطينية المحتلة من السلطات الحكومية الاسرائيلية والسلطات المحلية الفلسطينية و ٤٠ في المائة من حصيلة الاجور من العمل في اسرائيل والخارج، و ١٧ في المائة من الناتج المحلي الاجمالي •

١٢ - وكما لوحظ من قبل ، شهد دخل عوامل الانتاج هبوطا حادا عام ١٩٨٤ - وهو أول هبوط منذ استعين باليد العاملة من الاراضي المحتلة لتعمل بشكل متزايد في اسرائيل في منتصف السبعينات. وقد صاحب هذا الهبوط هبوط مماثل في الدخل من التحويلات الخاصة من الخارج ، وهو أيضا أول هبوط لوحظ منذ الاحتلال . ويمكن القول بأن هذين التطورين يعكسان المحددات الاقتصادية الاسرائيلية والعربية للنشاط الاقتصادى للاراضي المحتلة المذكورة اعلاه مع بدء تأثير الانحسار وما صاحبه من سياسات . وفي حين أظهر الناتج المحلي الاجمالي هذا الاتجاه من خلال ركود الناتج ، فمع حلول ١٩٨٤ لم يكن هناك ما يشير الى حدوث هبوط مطلق في الانتاج. والواقع ان الناتج المحلي الاجمالي ارتفع من مستوى ٩٣٠ مليون دولار عام ١٩٨٣ الى ١ ٠٨٥ مليون دولار عام ١٩٨٤ (١٨). ويبدو أن هذه التطورات تبين وجود صلة بين هبوط في فرص العمل في اسرائيل والخارج وبين ما تلاه من مشاركة اكبر في الانتاج المحلي. وقد يبدو في هذا ما يشير الى دينامية معينة في الاقتصاد المحلي يمثله المعدل العالي للنمو الصناعي في ١٩٨٣/١٩٨٤ . وهكذا يمكن القول بأن العمالة في اسرائيل والخارج ربما كانت لها آثارها المعاكسة على التنمية الاقتصادية على المدى الطويل بالنظر الى الافتقار الى سلطة محلية مركزية قادرة على ترشيد مكاسب وتكاليف عملية الهجرة . ان هذه العقبة المزدوجة التي تعترض اقتصاد الاراضي الفلسطينية المحتلة والناتجة عن نقل الموارد الى اسرائيل واستيعاب اليد العاملة الفلسطينية في الاقتصاد الاسرائيلي بدرجة متزايدة تمثل عاملا رئيسيا في تقييد القاعدة الانتاجية المحلية .

دال - استخدام الموارد (١٩)

١٣ - ربما كان أوضح مؤشر للقيود التي تعاني منها الموارد المحلية للاراضي الفلسطينية المحتلة هو مقارنة الناتج المحلي الاجمالي بالانفاق الاستهلاكي الفردى . فقد ازداد هذا العامل الاخير باطراد خلال الفترة بمعدل سنوى متوسطه اكثر من ٣ في المائة وأصبح يشكل حصة ثابتة تقريبا في كل استخدامات الموارد في الاراضي المحتلة (اى بين ٥٦ في المائة و ٦١ في المائة منذ عام ١٩٧٨). ومع ذلك ، فلولا الدخل من العمل في اسرائيل والخارج فضلا عن التحويلات ، لما كان امام قدرة الانتاج المحلي من سبيل لدعم المستوى العالي للاستهلاك الفردى . ومنذ عام ١٩٧٨ فاق الاستهلاك الفردى الناتج المحلي الاجمالي بهوامش تراوحت بين نسبة منخفضة بلغت ٣ في المائة عام ١٩٨٠، وهو عام اتسم بأداء اقتصادى قوى في الاراضي الفلسطينية المحتلة ، ونسبة عالية بلغت ١٨ في المائة عام ١٩٧٩ و ١٤ في المائة عام ١٩٨٤ . ولا يمكن التهوين من الاثر الضار لهذا الاتجاه على الاستثمار المحلي وميزان المدفوعات .

١٤ - واستنادا الى البيانات السابقة يمكن القول بأن المستوى العالي نسبيا من الانفاق الاستهلاكي الفردى أصبح سمة دائمة للاقتصاد . ومع ذلك ازداد الاستهلاك الخاص للفرد منذ عام ١٩٧٩ بمعدل متزايد الانخفاض . فمن زيادة سنوية بلغت نسبتها في المتوسط ٢ في المائة في ١٩٧٩/١٩٨٠، تقلب النمو في استهلاك الفرق بين ٨ر٠ في المائة و ١ر١ في المائة في الاعوام التي تلت ذلك، وهبط الى ٩ر٠ في المائة في ١٩٨٣/١٩٨٤ . وليس هذا بمستغرب في ضوء معدل النمو المنخفض والمتناقص بالمثل للناتج المحلي الاجمالي للفرد في الاراضي الفلسطينية المحتلة والذى هبط بحلول ١٩٨٣/١٩٨٤ الى - ٤ر١ في المائة (٢٠).

١٥ - وثمة طريقة اخرى لمعرفة قوة اقتصاد الاراضي الفلسطينية المحتلة هي عن طريق مقارنة الناتج المحلي الاجمالي للفرد فيها بالناتج المحلي الاجمالي للفرد في بلدان اخرى . ويتبين انه

في عام ١٩٨٢ ، حين بلغ الناتج المحلي الاجمالي للفرد في الاراضي المحتلة ٨٦٧ دولارا في السنة (٠٣٢ ١ دولارا في الضفة الغربية و ٦١٠ دولارات في قطاع غزة) كان متخلفا كثيرا عن الناتج المحلي الاجمالي للفرد في اسرائيل(٠٨٦ ٦ دولارا) وعن المتوسط العالمي (٣٩٩ ٢ دولارا) وعن الجمهورية العربية السورية (٩٠٤ ١ دولارات) والاردن (١٠٩ ١ دولارات) وكل البلدان النامية (٨٩٣ دولارا) ولبنان (٩٧٠ دولارا) • وكان اعلى بشكل طفيف فقط عن بلدان عربية اخرى كمصر (٧٢١ دولارا) والمغرب (٦٧٨ دولارا) وأقل البلدان العربية نموا• ومع عام ١٩٨٤ هبط الناتج المحلي الاجمالي للفرد الى ٨٤٨ دولارا للاراضي الفلسطينية المحتلة ككل لسبب اساسي هو حدوث هبوط في الناتج المحلي الاجمالي للفرد في قطاع غزة ليصل الى ٥٥٥ دولارا • وحتى اذا اضيف الدخل الخارجي المتاح للاراضي المحتلة الى الناتج المحلي الاجمالي ، فان الرقم للناتج القومي الاجمالي للفرد يصبح ٢١٤ ١ دولارا في عام ١٩٨٤ • ان الفجوة الانمائية بين الاراضي الفلسطينية والبلدان العربية المجاورة وبلدان نامية كثيرة واضحة ولا يبدو ثمة ما ينبىء بتناقصها•

١٦ - وقد ظل مستوى تكوين رأس المال الاجمالي منخفضا نسبيا ، فهبط نصيبه في الاستخدام الكلي للموارد من ١٦ في المائة عام ١٩٧٨ الى ١٤ في المائة عام ١٩٨٤ • وفي الآونة الاخيرة كان متوسط معدل النمو السنوى لتكوين رأس المال الاجمالي سلبيا ، فبلغ معدل الاستثمار السالب -٦ في المائة في عامي ١٩٨٣ و ١٩٨٤ • ولا تقابل هذه الاتجاهات اى بادرة تنبىء بأن ثمة استثمارا، وان يكن محدودا ، قد حدث في القطاعات الانتاجية • وشكل استثمار القطاع الخاص منذ عام ١٩٧٨ نحو ٩٠ في المائة من مجموع تكوين رأس المال الاجمالي ، لكن قيمته الحقيقية هبطت بنسبة ٦ في المائة من عام ١٩٧٨ الى عام ١٩٨٤ • وهذا يعكس هبوطا في الاستثمار في السلع الرأسمالية ، في حين تم الابقاء على مستوى متماسك للاستثمار في أعمال البناء والتشييد• ومنذ عام ١٩٧٨ خصص اكثر من ٨٠ في المائة من استثمار القطاع الخاص للتشييد السكني • ويستهدف ذلك تلبية الحاجة المتنامية الى الاسكان ، ودرء التضخم الذى وصل الى اكثر من ٤٠٠ في المائة عام ١٩٨٤ ، واقامة وجود مادى على الارض بالرغم من الضرائب العالية (١٧ في المائة ضرائب ملكية فضلا عن ١٥ في المائة ضريبة القيمة المضافة) ، بما يقلل فرص مصادرة الارض •

١٧ - ولم يستطع مستوى الاستثمار الحكومي الاسرائيلي موازنة هذا الاتجاه • وفضلا عن ذلك لم تكن هناك أهداف انمائية واضحة مقرونة بحوافز لاستمالة الاستثمار الخاص في المجالات الانتاجية• اما الزيادة في نصيب القطاع العام في تكوين رأس المال الاجمالي بالاراضي الفلسطينية المحتلة فقد تعزى أساسا الى التوسع في أعمال البنية الاساسية للطرق والكهرباء المضطلع بها في الاعوام الاخيرة • فقد ارتفع هذا النصيب تدريجيا من ١٣ في المائة عام ١٩٧٨ الى ١٩ في المائة عام ١٩٨٤، الامر الذى عكس أساسا الهبوط في نصيب الاستثمار الخاص • فقد شكل هذا النصيب ٨ر٢ في المائة من الاستخدامات المحلية للموارد و ٥ في المائة من الناتج المحلي الاجمالي عام ١٩٨٤ ، وهو رقم منخفض جدا وخاصة بالنظر الى المرحلة الحالية للتنمية الاقتصادية في الاراضي المحتلة وحاجة هذه الاراضي الماسة الى انفاق استثمارى متزايد • وفضلا عن ذلك ، وبدلا من اجراء توسع مباشر في القاعدة الانتاجية في الاراضي الفلسطينية المحتلة ، فان المبالغ الصغيرة المخصصة تعكس بوجه عام انفاقا على البنية الاساسية يتصل بالمستوطنات الاسرائيلية في الاراضي الفلسطينية المحتلة (٢١)• ويذكر انه " في غيبة سلطة مركزية للتخطيط الاقتصادى لا يتوافر التشجيع على تكوين رأس المال الذى يستهدف تشجيع النمو• وتوضح سياسات الميزانية التي تتبعها السلطات الاسرائيلية ما تتسم به السياسة الرسمية من تجميد متعمد فيما يتعلق بالقطاع الانتاجي الفلسطيني"(٢٢)

هاء - مركز ميزان المدفوعات (٢٣)

١٨ - ان اعتماد الاراضي الفلسطينية المحتلة بشكل متزايد على الموارد الخارجية لزيادة مستواها المنخفض من الدخل يتجلى بوضوح في مركز ميزان مدفوعاتها • ففي عام ١٩٨٤، شهدت الاراضي المحتلة عجزا في البضائع والخدمات قدره ٩٦ مليون دولار بسبب وجود عجز تجارى بلغت قيمته ٣٨٤ مليون دولار ، عوضه جزئيا فقط فائض في الخدمات قيمته ٢٨٨ مليون دولار• وتشير هذه الارقام الى اتجاه مستمر نحو عجز شامل متنام في ميزان المدفوعات ارتفع بنحو ٣٦ مليون دولار من عام ١٩٨٣ الى عام ١٩٨٤• ويتمثل العامل الرئيسي وراء هذه الزيادة في التدفق الضخم من الواردات من البضائع التي وصلت قيمتها الى ٦٨٩ مليون دولار عام ١٩٨٤ ، رغم كبر " الدائنية " في مجال البضائع (الصادرات) وفي دخل عوامل الانتاج • ان عنصر " الدائنية " في الخدمات يتألف كلية تقريبا من الدخل من اجور عمال الاراضي الفلسطينية المحتلة في اسرائيل التي شكلت ٩٤ في المائة من كل " الدائنية " في الخدمات منذ عام ١٩٨٢ • والواقع ان ٤٨ في المائة من مجموع " المديونية " في البضائع والخدمات عام ١٩٨٤ عوضته " الدائنية " في الدخل من الاجور• ومع ذلك فحتى هذا البند هبط في عام ١٩٨٤ بمقدار زاد عن ٧٠ مليون دولار بعد أن بدأت تظهر آثار الانحسار الاسرائيلي على اليد العاملة الفلسطينية في اسرائيل • كما ساعد فائض قدره ٩٢ مليون دولار في التحويلات عام ١٩٨٤، وان كانت أقل من الاعوام السابقة ، في موازنة العجز في ميزان مدفوعات الاراضي الفلسطينية المحتلة • وتشتمل هذه المدفوعات على منح وقروض من مصادر فلسطينية واردنية واخرى عربية ودولية ، ومن اجور تدفع لموظفين حكوميين اردنيين في الضفة الغربية ، وتحويلات من الفلسطينيين العاملين في البلاد العربية واماكن اخرى •

١٩ - وتشير آخر الارقام المتاحة الى أن العجز في ميزان المدفوعات مع اسرائيل والذى بلغ ١٤٧ مليون دولار عام ١٩٨٤، ارتفع بمقدار النصف ليصل الى ٢١٩ مليون دولار عام ١٩٨٥ • ويعزى ذلك أساسا الى هبوط مقداره ٨٠ مليون دولار في الدخل الذى حققه العمال في اسرائيل ، " ••• ضحايا تآكل الرواتب الاسرائيلية وتقلص اعمال التشييد" (٢٤)• ويوحي ذلك بأن اقتصاد الاراضي المحتلة لا يستطيع تحمل هذا الاعتماد المستمر على مصادر دخل خارج سيطرته كلية ، سواء كانت معونة اجنبية أو تحويلات او دخل من العمل في اسرائيل واماكن اخرى • فمازالت القدرة الانتاجية والتصديرية المحلية في وضع شديد الضعف ، عاجزة عن تعويض الاعتماد المتزايد على استهلاك الاراضي المحتلة للواردات (المنتجة في اسرائيل اساسا)•

واو - هيكل واتجاه التجارة في الاراضي الفلسطينية المحتلة (٢٥)

٢٠ - يتمثل شريان اقتصاد الاراضي الفلسطينية المحتلة في روابطه التجارية الدولية القديمة • فمن الناحية التاريخية كانت الضفة الغربية موّردا لسلع أساسية معينة وبضائع مصنوعة مضمونة بوجه عام في السوق الخارجية ولاسيما الزيتون وزيت الزيتون والصابون • وبالمثل أوجد قطاع الحمضيات في قطاع غزة اسواقا لانتاجه في عدد من بلدان اوروبا الشرقية وموءخرا في العالم العربي • وفي ظل الاحتلال الاسرائيلي ، تم الابقاء على هذا النمط بوجه عام بينما ادخلت عناصر جديدة • وفي حين سمحت سلطات الاحتلال باستمرار التجارة مع البلدان العربية وغيرها (ما سمي بسياسة " الجسور المفتوحة") فكبيرة هي المشاكل العملية (النقل والتخزين ، التمويل ، التسويق والتوزيع ، الرسوم والاجراءات الجمركية الاسرائيلية)المرتبطة بنقل البضائع من الاراضي المحتلة الى الخارج • وهناك

في الوقت نفسه وأنظمة محددة تحكم التجارة مع اسرائيل وبموجبها لا تفرض قيود على الصادرات الاسرائيلية الى الاراضي الفلسطينية المحتلة في حين لا يجوز تصدير مجموعة من سلع الاراضي المحتلة الى اسرائيل (٢٦). كما ان معظم الروابط الاسرائيلية مع الصادرات الصناعية للاراضي المحتلة مهيأة للتعامل مع المراحل كثيفة العمالة في عملية الانتاج (مثل المنسوجات والملبوسات). وهذه توكل بعقود مربحة من الباطن للاقتصاد فائض العمالة في الاراضي المحتلة وتصدر المنتجات الناتجة الى اسرائيل في شكل جاهز جزئيا أو كليا ، دون أن تعود بمكاسب نمو كان يمكن لولا ذلك ان يحققها الاقتصاد المحلي من الاستثمار في قدرات انتاجية جديدة. وهكذا اقيم نمط محدد جدا في العلاقات التجارية بين الاراضي المحتلة واسرائيل . وقد اتسم ذلك بتشوه المبادىء العادية للميزة النسبية تشوها بلغ به أن جعل معدلات التبادل التجارى لا تتحدد من خلال السوق بل من خلال مقتضيات النشاط الاقتصادى الاسرائيلي ومدى تمشي انتاج الاراضي المحتلة مع تلك المقتضيات . ونتيجة لذلك تتعرض العلاقات التجارية للاراضي المحتلة مع كل من اسرائيل والعالم العربي الى حد كبير لوضع تجارى مشوه وغير متكافىء.

٢١ - وفي عام ١٩٨٤ صدرت الاراضي الفلسطينية المحتلة ما قيمته ٣١٦ مليون دولار من البضائع الصناعية والزراعية الى اسرائيل والاردن وبقية العالم . وقد دخل الاتجاه في الصادرات مؤخرا مرحلة حدورية بعد أن كان قد بلغ ذروته عام ١٩٨١ حين وصلت قيمة الصادرات الى ٤٠٣ ملايين دولار. وتشير أرقام الصادرات للنصف الاول من عام ١٩٨٥ مقارنة بأرقام النصف الاول من عام ١٩٨٤ الى استمرار هذا الهبوط . ولم يكن الاتجاه الاخير في الواردات بهذا القدر من الوضوح. فبعد ان زادت الواردات زيادة مطردة حتى عام ١٩٨١ ووصلت قيمتها الى ٦٦٤ مليون دولار، بدأت في الهبوط وتماسكت عام ١٩٨٣ فقط لتهبط مرة اخرى الى ٦٢٠ مليون دولار عام ١٩٨٤. وقد شهدت الاراضي الفلسطينية المحتلة عجزا في مركزها التجارى ازداد بمعدل سنوى بلغ في المتوسط نحو ٦ - ٨ في المائة ، وبحلول عام ١٩٨٤ وصل العجز الى ٣٩٠ مليون دولار. بل كان العجز مع اسرائيل في عام ١٩٨٤ اكبر حجما اذ بلغ ٤٢٤ مليون دولار واستمر في النمو منذ عام ١٩٦٧. ان الفائض التجارى مع الاردن هو وحده الذى ساعد على تخفيف العبء في العلاقات التجارية مع اسرائيل . ومع ذلك يظهر الفائض علامات اولية على حدوث اتجاه حدورى ، فاستقر عند نحو ٩٠ مليون دولار في عامي ١٩٨٣ و ١٩٨٤ بعد أن بلغ ذورته عند رقم ١١٦ مليون دولار عام ١٩٨٢.

٢٢ - وهناك تركيز عال في اتجاه وتركيب التجارة . فثلثا الصادرات تقريبا (٢٧) يتجه الى اسرائيل في حين أن معظم الثلث الباقي يتجه الى الاردن او عن طريقها وتتجه نسبة صغيرة فقط الى بلدان اخرى . وتشكل الصادرات الصناعية نصيبا متزايدا من مجموع صادرات الاراضي الفلسطينية المحتلة فوصلت الى نسبة قياسية بلغت ٧٧ في المائة عام ١٩٨٤. وفي حين ان هذا قد يعتبر تطورا ايجابيا في الظروف العادية ، الا أن الصناعة ليست مساهما رئيسيا في الناتج المحلي الاجمالي، وتشكل معظم الصادرات الصناعية جزءامن عملية انتاج ترتبط مباشرة بالقطاع الصناعي الاسرائيلي. ومع ان الصناعة شكلت ٧ في المائة من الناتج المحلي الاجمالي عام ١٩٨٤ ، فقد شكلت الصادرات الصناعية ما يعادل ٢٥ في المائة من الناتج المحلي الاجمالي في تلك السنة . وينبع هذا الوضع من الاختلاف بين القيمة الصناعية المضافة المنخفضة في الاراضي الفلسطينية المحتلة التي تجعل نصيب الصناعة منخفضا في الناتج المحلي الاجمالي ، وبين القيمة الاعلى للصادرات الصناعية التي تعكس القيمة الاجمالية للبضائع المصنوعة محليا ، فضلا عن النسبة الكبيرة من البضائع شبه

المصنوعة المستوردة من اسرائيل لتجهيزها محليا وإعادة تصديرها الى اسرائيل في ظل ترتيبات تعاقد من الباطن ٠

٢٣ - وهكذا فمنذ عام ١٩٧٨ تألفت نسبة تراوحت بين ٧١ في المائة و ٨٢ في المائة من الصادرات الى اسرائيل من سلع صناعية ٠ ولأن هذه الصادرات تشكل نسبة مئوية متنامية من مجموع صادرات الاراضي الفلسطينية المحتلة (وصلت الى ٥٤ في المائة في عام ١٩٨٤) فان هذا الوضع يشير الى الهيمنة الاسرائيلية على القدرات التصديرية للاراضي المحتلة ٠ ويعوض هذا جزئيا الصادرات الصناعية الى الاردن (٢٢ في المائة من صادرات الاراضي المحتلة) والصادرات الزراعية الى الاردن وعن طريقها والتي تشكل نسبة متناقصة من صادرات الاراضي المحتلة (من ٢٣ في المائة عام ١٩٧٨ الى ١٤ في المائة عام ١٩٨٤) ٠ وتألفت ٨ في المائة فقط من مجموع صادرات الاراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٨٤ من سلع زراعية اتجر فيها مع اسرائيل ٠ وبوجه عام ، وفي حين ان الاراضي المحتلة ذاتها لا تورد جزءا هاما من واردات اسرائيل (حوالي ٣ في المائة من الواردات الاسرائيلية غير العسكرية) تزيد اسرائيل من هيمنتها على العلاقات التجارية الخاصة بتلك الاراضي ٠ وتتمثل الرابطة التجارية الوحيدة التي يبدو انها تشير الى أهمية الاراضي المحتلة في العلاقات التجارية الاسرائيلية في دور سوق الاراضي المحتلة كمستهلك للصادرات الاسرائيلية ٠ ان ١٦ في المائة في المتوسط من الصادرات الاسرائيلية (التي هبطت الى ١٣ في المائة عام ١٩٨٤ لاول مرة منذ عدة سنوات) تتجه الى الاراضي الفلسطينية المحتلة مما يجعل الاقتصاد الفلسطيني واحدا من اكبر اسواق التصدير الاسرائيلية (غير العسكرية) بعد الولايات المتحدة الامريكية [٢٨] ومع ذلك ليس امام الاراضي المحتلة من طريق للتأثير في هذا العامل أو تحويله لصالحها ، كما أن الرقابة قليلة أو منعدمة على نوعية وكمية البضائع التي تدخل الاراضي على نحو يكفل مصلحة القدرة الانتاجية المحلية في الزراعة او غيرها ٠ وكما لوحظ فان " هذا 'التصدير' ممكن لأن البضائع المصنوعة الاسرائيلية تتمتع بحماية ضخمة تقدر بنسبة ٦٠ في المائة من قيمة المنتجات في السوق الدولية "[٢٩] ٠

زاى - اليد العاملة والعمالة في اسرائيل [٣٠]

٢٤ - من الجوانب الهامة لاقتصاد الاراضي الفلسطينية المحتلة ، على نحو ما لوحظ من قبل تلك العلاقة بين ضعف القدرة الانتاجية المحلية وارتفاع نسبة الدخل القومي المتولد من مصادر خارج الاراضي ٠ ان ظاهرة اليد العاملة المهجرة التي توفر جزءا كبيرا من الدخل القومي عن طريق التحويلات المالية ليست امرا غير شائع دوليا او اقليميا [٣١] ، ولا هي بالضرورة ظاهرة سلبية : انها اذا وجهت بعناية قد تكون مصدرا من مصادر الدخل الضرورية والمستحثة للنمو في اقتصاد يشهد فائضا في اليد العاملة ويناضل من أجل تنمية امكاناته المحلية ٠ وفي هذا الاطار ، وفيما يتعلق بالاراضي الفلسطينية المحتلة ، هناك مسألتان ينبغي وضعهما في الاعتبار : ما اذا كانت اسباب هذه الهجرة محلية الدوافع وتعزى الى عدم كفاية توزيع اليد العاملة في اقتصاد الاراضي الفلسطينية المحتلة ، وما اذا كانت المكاسب المادية من وراء هذه العملية يسفر استخدامها عن تحقيق نتائج انمائية ام انها تجد طريقها الى انماط استهلاكية غير منتجة ٠

٢٥ - وكانت السمة الهامة لتنمية القوة العاملة في الاراضي المحتلة في السنوات القليلة الماضية ازدياد معدّل نمو القوى العاملة الذى فاق ازدياد معدّل نمو السكان • ففي حين نما عدد السكان في الفترة ١٩٨٣-١٩٨٤ بأقل من ٣ في المائة كان نمّو القوة العاملة بمقدار ٥ في المائة، بحيث أصبحت الحاجة تدعو الآن الى توفير ٠٠٠ ١٢ وظيفة جديدة في كل عام • وكان معنى هذا نمو مجمل معدّل الانخراط في القوة العاملة ، الذى ارتفع من ٣٣ في المائة في عام ١٩٧٩ الى ٣٥ في المائة في عام ١٩٨٤ • والعامل الرئيسي خلف هذا التطور هو هبوط هجرة اليد العاملة الى البلدان العربية (٣٢) • وليس من المفاجيء ، بعد اقتران هبوط هذه الهجرة من الانحسار الشامل، أن تجد هذه القوة العاملة المتزايدة صعوبة في الحصول على العمل • وبحلول عام ١٩٨٤ ، كان معدّل البطالة في الاراضي المحتلة قد ارتفع الى ٩ر٢ في المائة • وفي النصف الاول من عام ١٩٨٥، كان هذا المعدل قد ارتفع الى ٧ر٣ في المائة بحيث اصبح هناك زهاء ٠٠٠ ٩ شخص لا يستطيعون العثور على عمل • والارجح انه ظل عند هذا المستوى ، أو زاد عليه ، في النصف الثاني من عام ١٩٨٥ (٣٣) • وهذه الحالة من البطالة المتزايدة تنطوى في صميمها على انخفاض فرص العمال الفلسطينيين للعمل اسرائيل وفي البلدان العربية لأنهم أخذوا يواجهون الفصل من العمل في فترات الازمة الاقتصادية في كل من السوقين (٣٤) • وطبيعة الاقتصاد المحلي ، الذى يعتمد على الطلب الخارجي في ناتجه وفي عمالته ، تبلغ درجة لا تتيح الا القليل من البدائل (٣٥) •

٢٦ - وهناك ، في الواقع ، سوقان للعمل في الاراضي المحتلة ، هما سوق العمل في هذه الاراضي نفسها ،وسوق العمل داخل اسرائيل • وربما كان النظر فيهما معا نهجا ملائما لتحليل جانب العرض• ولكن المحددات الرئيسية ، لكثير من خصائص القوة العاملة ، منشوءها ظروف الطلب ، ولاسيما في اسرائيل • وهذا التأثير يقع على القوة العاملة التي تعمل في اسرائيل كما يقع ، الى مدى أقل، على العمالة المحلية • أما الاتجاه القطاعي الرئيسي في القوة العاملة المقيمة في الاراضي المحتلة الذى أثر بدرجة كبيرة على تطورات العمل في القطاعات الاخرى فكان الهبوط الحاد في نسبة (واعداد) المستخدمين في الزراعة • وهكذا ، فبعد أن كانت العمالة في الزراعة تشكّل ٣٩ في المائة من مجموع القوة العاملة في عام ١٩٧٠ ، جاء بعدها هبوط مطرد طيلة العقد ، حتى بلغت ٣٢ في المائة ، وبحلول عام ١٩٨٤ كانت القوة العاملة المحلية المستخدمة في الزراعة في الاراضي المحتلة أقل من ٢٥ في المائة • وتجلى هذا الهبوط في تأثير عدد من العوامل : المحاولات للتنافس في السوق المحلية مع الزراعة الاسرائيلية وتحرير فائض العمالة ، وجاذبية الاجور العالية من العمل في اسرائيل ، والضغط المستمر على المناطق المزروعة الذى فرضته سياسة الاستيطان الاسرائيلية (٣٦) • وفي حين اطّرد نمّو العمالة في القطاعات المحلية الاخرى في الثمانينات ، فان نموها في الصناعة كان يتصل مباشرة بالتعاقد من الباطن في الصناعة الاسرائيلية وبحلول عام ١٩٨٤ كان ١٦ في المائة من العمال المقيمين في الاراضي المحتلة يعملون في الصناعة ، و ١٠ في المائة في التشييد واكثر من ٤٨ في المائة في قطاعات اخرى (معظمها في الخدمات العامة والتجارة) (٣٧) •

٢٧ - ومنذ عام ١٩٦٧ ، دفعت نسبة متزايدة من القوة العاملة في الاراضي المحتلة الى العمل في اسرائيل • وفي عام ١٩٧٠ ، كان الفلسطينيون الـ ٠٠٠ ٢١ العاملون في اسرائيل لا يشكلون اكثر من نسبة ١١ في المائة من القوة العاملة في الاراضي المحتلة ، اما بحلول عام ١٩٧٩ ، فقد اصبح العمال الـ ٠٠٠ ٧٤ المترددون على اسرائيل يشكلون ٣٥ في المائة من القوة العاملة• غير ان العدد والنسبة بلغا الذروة اخيرا ، فيما يبدو ، عندما أصبح هناك ٠٠٠ ٩٠ فلسطيني يعملون في اسرائيل،

وهو ما يمثّل زهاء ٣٧ في المائة من القوة العاملة في الاراضي المحتلة [٣٨]. وينم الطلب الاسرائيلي على اليد العاملة من الاراضي المحتلة عن اتجاهات شبيهة نوعا ما بالاتجاهات في سوق العمل المحلية . وقد هبط نصيب اليد العاملة من الاراضي المحتلة المستخدمة في الزراعة الاسرائيلية من ٢٤ في المائة من اليد العاملة من الاراضي المحتلة التي استخدمت في اسرائيل في عام ١٩٧٠ الى ١٤ في المائة في عام ١٩٨٤ . وارتفع عدد العمال من الاراضي المحتلة المستخدمين في الصناعة الاسرائيلية في السبعينات الى ٢٣ في المائة من عدد الذين استخدموا في اسرائيل في عام ١٩٧٩، ولكنه هبط الى ١٨ في المائة في عام ١٩٨٤. وكان النشاط في التشييد على الدوام مجال الاستخدام الرئيسي لعمال الاراضي المحتلة في اسرائيل وهبط نصيب القوة العاملة المهاجرة في هذا القطاع من نسبة ٥٤ في المائة وهي النسبة المرتفعة التي سبق ان تحققت في السبعينات الى ٤٨ في المائة التي تعتبر انعكاسا للانحسار.

٢٨ - ومن شأن دراسة خصائص القوة العاملة المهاجرة أن تلقي مزيدا من الضوء على عملية الهجرة . وينبغي ايلاء الاعتبار للعوامل الجغرافية لأن هناك فوارق معيّنة موجودة في أنماط الهجرة بين عمال الضفة الغربية وعمال قطاع غزة العاملين في اسرائيل . وقد وجد ، من الناحية القطاعية ، ان نسبة كبيرة من عمال الضفة الغربية تستخدم في التشييد بينما وجد ان عددا متزايدا من المهاجرين من قطاع غزة يعمل في الزراعة والتجارة والخدمات الاسرائيلية [٣٩]. ويتأكد عدم وجود حركة كبيرة بين القطاعات ، حتى في حالة الانتقال من عمل محلي الى عمل اسرائيلي ، عندما يلاحظ أن أكبر نسبة من عمال الضفة الغربية العاملين في الزراعة الاسرائيلية هم في الواقع من المراكز الزراعية لطولكرم وجنين في الضفة الغربية . وبالمثل ، فان اكبر نسبة من عمال الضفة الغربية المهاجرين والعاملين في الصناعة الاسرائيلية تفّد من المراكز الصناعية لنابلس ورام الله . وتضّم القوة العاملة المقيمة نسبة من الفئات الوظيفية " الكتابية " (٢٢ في المائة) [٤٠] أعلى مما تضّمه القوة العاملة المهاجرة (٥ في المائة) . وهناك ، بالاضافة الى ذلك ، نسبة من عمال الانتاج غير المهرة في القوة العاملة المهاجرة (٤٣ في المائة) تزيد على النسبة الموجودة في العمال المقيمين (٢٢ في المائة). والدليل على أن قسوة أوضاع المعيشة في الاراضي المحتلة هي أحد العوامل في عملية الهجرة متوفر في النسبة الكبيرة نسبيا للمهاجرين الذين يزيد عدد أفراد أسرتهم على سبعة أشخاص (٦١ في المائة) . وفضلا عن ذلك ، فان زهاء ٥٥ في المائة من مهاجري الضفة الغربية (وهم أقل من المهاجرين من قطاع غزة ، هم ممن ليس لهم الا عائل واحد في الاسرة . ويقوم اكثر من ٣٥ في المائة من المهاجرين من الضفة الغربية أيضا بفلاحة مزرعة ، ومعظم القادمين من الضفة الغربية الذين يقومون بفلاحة مزرعة يشكلّون أسرا ذات عائل واحد.

٢٩ - ومن شأن العوامل المذكورة أعلاه أن تدل ، فيما يبدو ، على انه بالاضافة الى أى أثر " جذب " يمارسه الاقتصاد الاسرائيلي على المهاجرين المحتمل قدومهم ، توجد عناصر " دفع" تعّزز ديناميات العملية . وتتصّل هذه العناصر في المقام الأول بتدني مستويات العيش، والضغوط على مستويات الكفاف للاسر الكبيرة ، وعدم قدرة المزرعة العائلية على اعالة الاسرة . ولئن كانت عملية الهجرة استجابة ضرورية لتردى الظروف الاقتصادية في الاراضي المحتلة ، الا انها تقوم بدور هام في تأمين الكفاف . ويتحقق هذا بتوزيع دخل عوامل الانتاج في الاقتصاد المحلي ، وتوفير الموارد للاستثمار في الزراعة ، أو اتاحة مواصلة تشغيل تلك المزارع التي ربما كان من المستحيل استمرارها في ظل الظروف السائدة .

حاء - التطورات القطاعية الرئيسية (٤١)

٣٠ - كانت القطاعات الرئيسية والقطاعات الثانوية أول القطاعات المتأثرة بالانحسار في اسرائيل وفي المنطقة العربية • وفي حين أن ديناميات الاداء الزراعي والصناعي تتولد داخليا الى مدى كبير الا أن الاتجاهات في القطاعات الثالثة ، ولاسيما في التشييد والتجارة ، تعكس ، مباشرة أو بفارق زمن معين ، الديناميات في القطاعين الانتاجيين الرئيسيين • وكان النشاط التجارى يتصل أساسا بقدرة الاراضي المحتلة على التجارة مع اسرائيل ومع بقية العالم • في حين يعتمد نشاط البناء الى مدى كبير على المدخّرات المتراكمة المتولدة من عدّة مصادر (٤٢) ولذلك ، كان من المفيد بحث التطورات في الزراعة والصناعة في ضوء التحليل الذى سبق اجراؤه عن استمرار التباطؤ في النشاط الاقتصادى وهبوط النمو الملاحظ في الاراضي المحتلة •

٣١ - وتتحّدد الاحتمالات المباشرة لاقتصاد الاراضي المحتلة الى مدى كبير بسير التنمية الزراعية • وكما سبق ذكره ، تواصل الزراعة القيام بدور مركزى في الانتاج المحلي • فهي قطاع رئيسي في التصدير وفي الحصول على القطع الاجنبي • وتوفّر فرص عمل هامة لسكان الارياف الكثيرين ، وتمتّص الايدى العاملة الفائضة من القطاعات الاخرى وقت الانحسار (٤٣) • وللزراعة ، علاوة على ذلك ، بعض "الروابط الامامية " الهامة ، ولاسيما مع الصناعة ، توفر فيها المواد الخام الهامة لبعض الفروع الصناعية الرئيسية في الاراضي المحتلة (زيت الزيتون والصابون والجلود) ؛ ويبقى أن نرى ما اذا كان بوسع الزراعة تحقيق امكاناتها لتشجيع المزيد من التوسع الصناعي في مجالات كتجهيز الاغذية • غير أن الزراعة تواجه قيودا بالغة الاهمية في السياسة العامة مفروضة على تنميتها •

٣٢ - فبعد اكثر من عقد ازداد النشاط الزراعي خلاله بوجه عام (من حيث الناتج والقيمة والانتاجية) • بدأت مساهمة الزراعة في الهبوط منذ بداية الثمانينات • وترجع المسؤولية الرئيسية عن هذه الحالة الى ما أوجدته السياسة الاسرائيلية من قيود هامة على الزراعة • وعلى سبيل المثال ، فان بوسع السلطات حماية الزراعة الاسرائيلية من منافسة الاراضي المحتلة ، وذلك من خلال سياسة وضع حصص انتاجية لاكثر المحاصيل الفلسطينية غلّة ، في اطار " تخطيط انتاجي متكامل وشامل لانتاج الخضروات في اسرائيل ، والضفة الغربية وغزة "(٤٤) • وهناك عوائق اخرى مثل، عدم وجود مرافق للتسويق والتسليف واعانة المدخلات وارتفاع تكلفة المياه بدرجة غير مواتية تنزع الى زيادة اضعاف المنتجين المحليين • وبوجه عام ، فقد قيل :

" ان الحياة الاقتصادية في الاراضي المحتلة ، أصبحت احبولة الانظمة الاسرائيلية ، التي يستخدم بعضها سياسيا • فالقيود الاسرائيلية المفروضة على تصدير منتجات الضفة الغربية وغزة ، ولاسيما المنتجات الزراعية ، الى اسرائيل ، تحد من فرص السوق المحلية • وفي حين يفرض الاردن قيودا على منتجات الضفة الغربية لحماية السوق فان اسرائيل تقوم احيانا بحظر التصدير الى الاردن كعقوبة على وقوع حادث أمني "(٤٥) •

٣٣ - ويمكن تصوير الهبوط في الزراعة بعدّة مؤشرات • فقد استمرت المساحة المزروعة في الضفة الغربية في التناقص ، من ١٦٠ ٠٥٧ هكتارا في عام ١٩٨٢ ، الى ١٥٨ ٤٨٠ هكتارا في عام ١٩٨٤ • وعلى الرغم من الضآلة النسبية لهذا التناقص ، الا انه يجعل مجموع المساحة تقل لأول مرة عن ١٦٠ ٠٠٠ هكتارا منذ عام ١٩٦٧ ، ويدّل على اتجاه نزولي متواصل عن الرقم ٢١٦ ٨٧٠ في عام ١٩٦٤ • ومعظم الارض المروية مكّرسة للخضروات والبطيخ والحمضيات • وقد هبطت هذه النسبة

لمجموع الارض المزروعة بحوالي ٨ في المائة في عام ١٩٨٤ ، بعد أن ارتفعت ارتفاعا طفيفا في عام ١٩٨٣ (٤٦) . " ويؤثر انتزاع الارض من جانب السلطات الاسرائيلية لصالح المستوطنات وللاستخدام العسكرى وفي اطار خطط انشاء الطرق الرئيسية ، واعادة تصنيف المناطق المشاع لتصبح من أراضي الدولة ، تأثيرا بالغا على حياة الفلسطينين وعلى أنشطتهم الاقتصادية " (٤٧).

٣٤ - وتوجد أقوى الدلائل على الهبوط الزراعي في ثلاث مجموعات من الارقام : مجموع قيمة الناتج الزراعي (أى في سوق الجملة) ، الدخل الناشىء من الزراعة (صافي دخل المزارع بعد خصم الاجور والمدخلات) ، وقيمة الناتج للفرد (المستخدم) . وتشير هذه جميعها الى أزمة خطيرة اخذت تنشأ في الزراعة في الاراضي المحتلة . وعلى الرغم من تفاقم التقلبات الناجمة ، من جهة ، عن الندورة الانتاجية الثنائية لمحصول الزيتون وعن ندرة هطول الامطار بدرجة خاصة في عام ١٩٨٤ ، الا انه يبقى جليا من جهة اخرى ان الزراعة في الاراضي المحتلة تتعرض الآن لضغوط قاسية من مصادر داخلية وخارجية معا . وهكذا ، فان قيمة الناتج تراجعت بحلول عام ١٩٨٤ الى مستواها في عام ١٩٨١ وهو ٣٨٥ مليون دولار ، رغم الارتفاع الذى حدث الى أعلى من ذلك المستوى في عامي ١٩٨٢ و ١٩٨٣ (٤٨) . وكانت المحاصيل الرئيسية ، التي تعرّضت للتأثر بين عام ١٩٨٢ وعام ١٩٨٤ وأثرت بالتالي على الاداء الشامل في هذا القطاع ، هي أشجار الزيتون وأشجار الفاكهة غير الحمضية التي هبطت قيمة ناتجها في هذه الفترة من ٤٧ مليون دولار الى ٢٨ مليون دولار ، ومن ٥٦ مليون دولار الى ٣٩ مليون دولار على التوالي . وفي حين ارتفع صافي ناتج المزارع في عام ١٩٨٢ ، الا انه هبط في عام ١٩٨٣ قريبا من مستواه في عام ١٩٨١ وهو ٣٠٣ مليون دولار ، ثم هبط بعد ذلك الى ٢٤٩ مليون دولار بحلول عام ١٩٨٤ . وانعكس هذا الهبوط بالانتاجية ، مقاسة بقيمة الناتج للفرد الواحد المستخدم في الزراعة . ومن ٥٠٠ ١٠ دولار ، وهو ناتج الفرد المستخدم في عام ١٩٨٠ ، ارتفع المستوى بحلول عام ١٩٨٢ ثم أخذ ينخفض منذ ذلك الوقت حتى بلغ ٢٠٠ ١٠ دولار بحلول عام ١٩٨٤ . وليس هناك أى ما يدل على أن لهذا الهبوط صلة بظاهرة العمالة الناقصة ، التي تتعلق بالحالات التي يمكن فيها سحب العمال (أواضافتهم) دون اجراء تغيير متلازم في الناتج . وفي السنة الوحيدة التي ارتفعت فيها العمالة (بحوالي ٧٠٠ ٢ في عام ١٩٨٢) ، حدثت زيادة متزامنة في قيمة مجموع الناتج وفي نصيب الفرد منه . ونظرا لأن قيمة الناتج وصافي الدخل من المزارع بدأت تهبط في عامي ١٩٨٣ و ١٩٨٤ ، فقد تصرف المزارعون تصرفا رشيدا بخفض عدد الفلاحين المستخدمين بالاجر : وهبطت العمالة من ٦٠٠ ٣٩ في عام ١٩٨٢ الى ٥٠٠ ٣٧ في عام ١٩٨٤ .

٣٥ - ولم يتغير الهيكل الاجمالي للصناعة في الاراضي المحتلة تغيّرا كبيرا في السنوات الاخيرة ، كما لم تتغير روابطه الخارجية . وظلت مساهمته في الانتاج المحلي ثابتة عند مستوى حوالي ٧ في المائة من الناتج المحلي الاجمالي ، ولم يتغيّر توزيع الفروع في الوحدات (٤٩) . وفي غضون ذلك، بقيت انماط التسويق في الصناعة في الاراضي المحتلة على ما هي عليه : مع اسرائيل عن طريق ارتباطات تعاقدية من الباطن حسنة الرسوخ ، كانت في أساسها في المنسوجات والجلود ، ومبيعات مواد البناء المنتجة في الاراضي المحتلة ، ومع الاردن ، من خلال واردات السمن الصناعي النباتي وزيت الزيتون والصابون وأحجار البناء ؛ والتسويق المحلي لزيت الزيتون والصابون والورق ولفافات التبغ والمنتجات الغذائية وهناك تدفقات تجارية محدودة جدا فيما بين الاراضي المحتلة (الضفة الغربية وقطاع غزة) في كل من السلع الصناعية والسلع الاساسية الزراعية (٥٠) . والصورة التي تظهر عن الصناعة في الاراضي المحتلة هي صورة مجموعة متنوعة من وحدات انتاجية صغيرة في معظمها .

وهي وحدات كثيفة العمالة في عملياتها الانتاجية ولكنها تمتص عددا قليلا نسبيا من مجموع العمال المستخدمين ، وذات مستوى انتاجي منخفض (٥١)، ليس فيها أى من الصناعات الرئيسية أو " الرائدة" أو المتقدمة تكنولوجيا التي قد يتوقع وجودها في احد البلدان النامية (٥٢). وفي حين ظلّت السلطات الاسرائيلية تقيّد البدء في اقامة مصانع جديدة منذ عام ١٩٦٧ لاسباب سياسية واقتصادية، وفي حين أعلنت بعض الاماكن " محظورة على مشاريع التنمية بسبب الأعمال المخلّة بالأمن المحلي " (٥٣) ، فان السياسة الاسرائيلية ازاء الصناعة في الاراضي المحتلة سياسة لا تفي بالاحتياجات الخاصة بقطاع محلّي ضعيف غير محمي ومحدود الاسواق وخاضع لهيمنة قطاع صناعي اسرائيلي قوى . " والقطاع الصناعي الفلسطيني غير قادر على الصمود امام المنافسة الاسرائيلية . وفضلا عن ذلك ، كان على الصناعة أن تتنافس موخرا مع موسسات اسرائيلية واقعة في المستوطنات وتتمتع بحوافز واعانات بالغة الشأو"(٥٤).

٣٦ - وهناك ما يدل على ان الاتجاه النزولي في الاقتصاد الاسرائيلي وغيره من الاقتصادات في المنطقة أخذ يوءثر على القطاع الصناعي في الاراضي المحتلة . وتدل أحدث الارقام المتاحة على أن موءشر العائد الشهرى للصناعة في الاراضي المحتلة ، الذى كان متوسطه زهاء ٩ر٢ مليون دولار في عام ١٩٨٤ في الضفة الغربية ، و ٣ر٣ مليون دولار في قطاع غزة ، بدأ يتكشف عن علامات على الانحسار في النصف الاول من عام ١٩٨٥. وكان الموءشر قد هبط عن مستواه الاساسي البالغ ١٠٠ في منتصف عام ١٩٨٤ الى ٩٥ في الربع الاول ثم عاد فسجل مستوى ١٠١ بحلول منتصف عام ١٩٨٥ ، وبلغ الهبوط أقصاه في الاغذية والمشروبات ، والجلود ومنتجات الاخشاب وأحجار البناء ، التي سجلت كلها هبوطا في رقم الاعمال . وفي قطاع غزة ، هبط الموءشر هبوطا أكثر حدة الى ٧٨ بحلول منتصف عام ١٩٨٥ . ولم تكن توجد في غزة أى صناعة تحسّن رقم أعمالها اعتبارا من منتصف عام ١٩٨٤. وحتى بل وشهد الفرع الذى يتمتع بأكبر قيمة شهرية في الناتج ، وهو فرع المنسوجات والالبسة المتعاقد عليها من الباطن ، هبوطا في الايراد بلغ ٤٠ في المائة في الفترة ١٩٨٤ - ١٩٨٥ . وهكذا ، أدى تقلّص الطلب المحلي وضعف سوق التصدير وتضاوءل النشاط الصناعي الاسرائيلي ، الى جعل القيود المفروضة من قبل على النمو الصناعي في الاراضي المحتلة ، تشتد في السنوات الاخيرة نظرا للبيئة المفتوحة وغير المحمية المتعين على الصناعة ان تعمل فيها .

الحواشـــي

(١) تشكك مراقب اسرائيلي من الثقات في سلامة التعويل على مصادر البيانـــات الرسمية ، واصفا موءشرات الاقتصاد الكلي للاراضي الفلسطينية المحتلة بأنها موءشرات " خير ما يقال فيها أنها غير دقيقة وأسوأ ما يقال فيها أنها مضللة " ، مضيفا أن " الحسابات الوطنية للاراضـــي ليس لها أساس اقليمي " بسبب ضم الارقام المتعلقة بالمستوطنين اليهود في الاراضي الفلسطينيـــة المحتلة الى أرقام الاقتصاد الاسرائيلي • انظر م • بنفينستي، M.Benvenisti, 1986 Report:Demographic, economic, legal, social and political developments in the West Bank . (القدس ، مشروع قاعدة بيانات الضفة الغربية ، ١٩٨٦) الصفحة ٥ • وثمة قصور اضافي ينبع مـــن حذف البيانات المتعلقة بالقدس الشرقية في السلسلة الاحصائية الاسرائيلية في الاراضي الفلسطينية المحتلة • وترد هذه البيانات كجزء من السلسلة الاحصائية الرسمية للاقتصاد الاسرائيلي ، وهـــي بذلك غير متاحة بشكل جاهز للتحليل •

(٢) أ• منصـــور، A. Mansour, Palestine: Une économie de résistance en Cisjordanie et à Gaza (Paris, Harmattan, 1983).

(٣) للاطلاع على بيان كامل ومستكمل لعمل الادارة العسكرية في الاراضي الفلسطينيـــة المحتلة ، انظر مشروع قاعدة بيانات الضفة الغربية West Bank Handbook,(Jerusalem,WBDBP,1986

(٤) معلومات مجمعة من قوات الدفاع الاسرائيلي ، مناشير وأوامر وتعيينات ، منطقتا يهودا والسامرة وقطاع غزة (العدد ١ـ ، حزيران /يونيه ١٩٦٧ ـ) •

(٥) يمكن العثور على مثال على التوحيد القائم بين التشريع الاقتصادى لاسرائيـــل وللاراضي الفلسطينية المحتلة في عملية التنسيق الجارى المتدرج للنظام الضريبي للاراضي كي يتمشى مع النظام الضريبي السائد في اسرائيل •

(٦) Jerusalem Post , ١٥ شباط/فبراير ١٩٨٥•

(٧) وهذا يتبين من امكانية تسويق جميع الانتاج الزراعي الاسرائيلي في الاراضـــي المحتلة في حين أنه ليست امام المزارعين الفلسطينيين سوى فرصة محدودة فحسب لادخال انتاجهـــم في السوق الاسرائيلية ، انظر الفرع واو ادناه •

(٨) تتفاوت بالطبع مرونة الطلب الاسرائيلي على اليد العاملة الفلسطينية في مجال التشييد مثلا بالمقارنة الى مرونة الطلب على السلع الصناعية الجاهزة جزئيا للاراضي بتفـــاوت ارتباطها بمختلف قطاعات الاقتصاد الاسرائيلي • وهكذا يحدث الازدهار والانحسار آثارا مختلفة فـــي كل من السوقين (سوق العمل وسوق التصدير الصناعي)• فمثلا يحتمل في فترات الانحسار ان تتأثـــر بها اليد العاملة الفلسطينية في مجال التشييد قبل قطاع التعاقد من الباطن للنسيج والملبوســـات بالاراضي وهو قطاع يرتبط بقطاع التصدير الصناعي الاسرائيلي الاكثر أهمية • وكلما ازداد الانحســـار وطأة ازداد تأثر قطاعات اقتصاد الاراضي الفلسطينية المحتلة (التعاقد من الباطن ، الصـــادرات الزراعية ، الخدمات الخاصة) اعتمادا على مدى أهميتها للانشطة الاقتصادية الاسرائيلية الرئيسيـــة • ويزيد من تعقيد هذه العملية ما تحدثه من أثر مضاعف على مستويات الاستهلاك في الاراضي(للبضائـع

الحواشي (تابع)

المحلية والمستوردة) نتيجة هبوط الدخل من العمل في اسرائيل • ويساعد هذا المثل في توضيح مدى تأثر الاحوال الاقتصادية في الاراضي تأثرا مباشرا بالتقلبات في الاقتصاد الاسرائيلي ، هذا ان لم تحدد هذه التقلبات مصير تلك الاحوال •

(٩) انظر على سبيل المثال ت• عبد الجابر (T.Abdul Jaber) ، " العائدون من حقول النفط " (عمان ، منتدى الفكر العربي ١٩٨٦) (بالعربية)•

(١٠) لا يمكن ، على التدقيق ، فصل مسألة التنمية الاقتصادية في الاراضي الفلسطينية المحتلة عن المسائل غير الاقتصادية الاوسع نطاقا والمتمثلة في تقرير المصير والسيادة وتعزيز المصالح الوطنية التي تشكل الشرط الادنى لتشغيل أى اقتصاد وطني • ولئن لم يكن لهذا التقرير، ولا من مقاصده ، أن يناقش هذا المعوق الرئيسي للتنمية الاقتصادية في الاراضي ، فان تحليل الاوضاع والاتجاهات الاقتصادية الجارية يجب أن يعترف بهذا كجزء من أي جهد يبذل لتحسين الاوضاع وحل المشاكل •

(١١) الارقام الواردة في هذا الفرع ، ما لم يذكر غير ذلك ، محسوبة من مكتب الاحصاء المركزى لاسرائيل ، احصائيات منطقة يهودا والسامرة وغزة (القدس ، مكتب الاحصاء المركزى)، المجلد الخامس عشر ، الرقم ٢،كانون الاول / ديسمبر ١٩٨٥ ، الصفحات ٧٢-٧٣ و ٧٩ - ٨٠ • ومن أجل تسوية التقلبات الدورية وتوفير تحليل أوضح للاتجاهات ، تحسب معدلات النمو الواردة في هذا التقرير كمتوسطات للتغيرات الكمية السنوية عن العام السابق (متوسطات متحركة لعامين) استنادا الى الاسعار الثابتة لعام ١٩٨٦ ، ما لم يذكر غير ذلك •

(١٢) أرقام عامي ١٩٨١ و ١٩٨٣ مستمدة من مكتب الاحصاء المركزى لاسرائيل ، الملخص الاحصائي الاسرائيلي لعام ١٩٨٥ (Statistical Abstract of Israel, 1985) (القدس ، مكتب الاحصاء المركزى ، ١٩٨٥) الصفحة ٧٠٨ •

(١٣) انظر R.Meron, Economic Development in Judea, Samaria and the Gaza District 1970-80 (Jerusalem, Bank of Israel, 1983).

(١٤) تم حساب ارقام الدولارات الامريكية حسب متوسط اسعار الصرف السنوية للشاقل الاسرائيلي ، في صندوق النقد الدولي ، " الاحصائيات المالية الدولية" (International Financial Statistics) (واشنطن دى •س ، صندوق النقد الدولي ، ١٩٨٥)•

(١٥) الارقام في هذا الفرع محسوبة من مكتب الاحصاء المركزي لاسرائيل ،" احصائيات منطقة يهودا والسامرة وغزة " (القدس ، مكتب الاحصاء المركزي) ، المجلد الخامس عشر، الرقم ٢، كانون الأول / ديسمبر ١٩٨٥ ، الصفحتان ٧٣ و ٨٠•

(١٦) توضح المعادلات التالية الصلة بين مختلف المكونات على النحو الوارد ادناه • ولا تتقيد الحسابات والتسميات تقييدا صارما بالمحاسبة النموذجية للدخل القومي :

الحواشي (تابع)

GPY = GDP + FI + G + PT,

GDPY= GPY - T ,

GDPY= GDP + FI + G + PT - (T),

حيث
GDPY= الدخل الخاص الاجمالي المتاح
GPY = الدخل الخاص الاجمالي
GDP = الناتج المحلي الاجمالي
FI = دخل عوامل الانتاج (من العمل في اسرائيل والخارج)
G = تحويلات واعانات السلطة الحكومية والمحلية
PT = التحويلات الخاصة من الخارج
T = ضرائب غير مباشرة على الانتاج ، وضريبة الدخل وتحويلات اخرى الى السلطات الحكومية والمحلية

(١٧) في الفترة ما بين عامي ١٩٨٣ و ١٩٨٤ هبطت التحويلات الخاصة ، ومعظمها من مصادر اردنية وفلسطينية وعربية اخرى ، فضلا عن التحويلات القادمة من أقارب ، الخ ، من ٩٦ مليون دولار الى ٨٤ مليون دولار.

(١٨) يلاحظ مع ذلك انه في حين ازداد الناتج المحلي الاجمالي من عام ١٩٨٣ الى عام ١٩٨٤ ، فقد شهد معدل نموه اتجاها هبوطيا في الاعوام الاخيرة .

(١٩) الارقام في هذا الفرع عن استخدام الموارد والناتج المحلي الاجمالي والناتج القومي الاجمالي وتكوين رأس المال المحلي ومعدلات التضخم محسوبة من مكتب الاحصاء المركزي لاسرائيل ، " احصائيات منطقة يهودا والسامرة وغزة " (القدس ، مكتب الاحصاء المركزي) ، المجلد الخامس عشر ، الرقم ٢ ، كانون الأول / ديسمبر ١٩٨٥ ، الصفحات ١٥-٢٦ و ٦٧ و ٧٠ و ٧٣-٧٤و٧٧؛ اما أرقام السكان المستخدمة في حساب البيانات للفرد فمستمدة من مكتب الاحصاء المركزي لاسرائيل، " الملخص الاحصائي الاسرائيلي لعام ١٩٨٥ " (القدس ، مكتب الاحصاء المركزي ، ١٩٨٥)، الصفحة ٧٠٣ ؛ وتستمد الارقام المقارنة للناتج المحلي الاجمالي للفرد من الأونكتاد Handbook of international trade and development statistics ، ملحق ١٩٨٥ ، (منشورات الامم المتحدة ، رقم المبيع E/F.85.II.D.12) الصفحات ٤١٦ - ٤٢١ .

(٢٠) لأغراض هذا التحليل ، يمثل الناتج المحلي الاجمالي للفرد مؤشرا على قدرة الاقتصاد على دعم سكانه أدق كثيرا من الناتج القومي الاجمالي للفرد الذى يعكس عوامل اخرى غير القوة الانتاجية المحلية . كما تركز السلسلة الاحصائية الدولية على الناتج المحلي الاجمالي كمعيار اكثر تمثيلا للدخل القومي .

(٢١) من الصعب تحديد النسبة اذ أن أرقام الانفاق في الاراضي الفلسطينية المحتلة تظهر كجزء من المعاملات الشاملة في ميزانية الحكومة الاسرائيلية . ان شبكات الطرق والمياه والكهرباء وغيرها تستهدف عموما خدمة المستوطنات الاسرائيلية وحدها ، وقلما تعود منها فوائد مباشرة على السكان الفلسطينيون .

الحواشي (تابع)

(٢٢) Benvenisti, المرجع نفسه ، الصفحة ١٦٠

(٢٣) الارقام في هذا الفرع محسوبة من مكتب الاحصاء المركزي لاسرائيل ، " الملخص الاحصائي الاسرائيلي لعام ١٩٨٥" (القدس ، مكتب الاحصاء المركزي ، ١٩٨٥) ، الصفحة ٧١٢٠

(٢٤) Jerusalem Post، ٢٩ نيسان / ابريل ١٩٨٦٠

(٢٥) الارقام التجارية الواردة في هذا الفرع مستقاة من مكتب الاحصاء المركزي لاسرائيل، " احصاءات منطقة يهودا والسامرة وغزة " (القدس ، مكتب الاحصاء المركزي) ، المجلد الخامس عشر ، الرقم ٢ ، الصفحتان ٦ - ٧ ؛ مكتب الاحصاء المركزي لاسرائيل ، " الملخص الاحصائي الاسرائيلي لعام ١٩٨٥ " (القدس ، مكتب الاحصاء المركزي ، ١٩٨٥) ، الصفحة ٧١٣ ؛ مكتب الاحصاء المركزي لاسرائيل ، Administered Territories Statistics Quarterly (القدس ، مكتب الاحصاء المركزي) ، المجلد الحادى عشر ، تموز/يوليه - ايلول /سبتمبر ١٩٨١ ، الصفحتان ٦-٧؛ مكتب الاحصاء المركزي لاسرائيل ، " الملخص الاحصائي الاسرائيلي لعام ١٩٨٤" (القدس ، مكتب الاحصاء المركزي ، ١٩٨٤)٠

(٢٦) بعض المحاصيل النقدية الناتجة في الاراضي الفلسطينية المحتلة والتي قد تنافس الانتاج الاسرائيلي (الخيار ، الطماطم ، الباذنجان ، البطيخ ، الخ)٠

(٢٧) تقلب هذا الرقم بين ٦٠ في المائة و ٧٤ في المائة ما بين عامي ١٩٧٨ و ١٩٨٤٠

(٢٨) منذ منتصف السبعينات كانت الاراضي الفلسطينية المحتلة تشغل المرتبة الثانية بعد الولايات المتحدة الامريكية فقط كمستورد للبضائع الاسرائيلية٠ وباستبعاد الصادرات الاسرائيلية من الماس الى الولايات المتحدة تكون الاراضي المحتلة هي اكبر سوق وحيد للصادرات الاسرائيلية٠ انظر F.Gharaibeh , The Economies of the West Bank and Gaza Strip (Boulder,West-view Press, 1985), p.110.

(٢٩) Benvenistiالمرجع نفسه ، الصفحة ٧ ٠

(٣٠) البيانات في هذا الفرع محسوبة من مكتب الاحصاء المركزي لاسرائيل " احصائيات منطقة يهودا والسامرة وغزة " (القدس ، مكتب الاحصاء المركزي) ، المجلد الخامس عشر ، الرقم ٢، الصفحات ٢٧ و ١٨٢ و ١٨٤ - ١٨٥ ، ومكتب الاحصاء المركزي لاسرائيل ، " الملخص الاحصائي الاسرائيلي لعام ١٩٨٥" (القدس ، مكتب الاحصاء المركزي ، ١٩٨٥) ، الصفحة ٧٢٥٠

(٣١) تشكل مصر والاردن واليمن بلدانا عربية ثلاثة استفادت من هذه العملية في الاعوام الاخيرة ٠ ويتعين ملاحظة ان الفلسطينيين العاملين في اسرائيل ليسوا ، على وجه الدقة ، " مهاجرين " ، اذ هم يقيمون في الاراضي الفلسطينية المحتلة ويعملون في اسرائيل - والاصح وصف هذه العملية باليد العاملة المتنقلة ٠

الحواشي (تابع)

(٣٢) للاطلاع على بحث واضح المعالم لانماط الهجرة من الاراضي المحتلة واسبابها وآثارها الاقتصادية ، انظر S.Gabriel and E.Sabatellom "Palestinian migration from the West Bank and Gaza:economic and demographic analyses", Economic Development and Cultural Changes, Vol.34, No.2.January , 1986.

(٣٣) تدل المقارنات بالتقلبات الموسمية في العام السابق على هذا الاحتمال ؛ وكان معدل البطالة في منشأ الانحسار في اسرائيل ، أعلى بوجه عام ، منه في الاراضي المحتلة طوال الفترة ، ومن الجدير بالذكر ان المصادر الفلسطينية المحلية تورد مستويات من البطالة اعلى من المستويات التي تذكرها التقارير الرسمية (Benvenistiالمرجع المذكور ، ص ١١) • وللاطلاع على مناقشة موجية لارقام البطالة صدرت حديثا ، انظر International Labour Conference, Report of the Director General on the Situation of Workers in the Occupied Arab Territories,72nd session, (Geneva, ILO, 1986) , pp.20-21.

(٣٤) انظر ، على سبيل المثال ، " Women likely to be next victimes of unemployment, Jerusalem Post ,19 January 1986" ، ومن بين العمال الاجانب الآخرين في البلدان العربية المنتجة للنفط ، كان الفلسطينيون بين أوائل ضحايا تخفيض النفقات والعمالة •

(٣٥) بالنظر لهذه الازمة ولطبيعة الاتجاهات في تنمية الموارد البشرية المحلية (الجامعات ومؤسسات التدريب التقني ، الخ) ، كانت هناك نسبة متزايدة من خريجي التعليم العالي في عداد القوة العاملة غير المستخدمة في الاراضي المحتلة • انظر ، على سبيل المثال، Arab Graduates' Club Unemployed Graduates in the West Bank and Gaza Strip , a Statistical Bulletin, Jerusalem, 1985 (in Arabic).

(٣٦) يرد بحث هذه القضايا ، أدناه •

(٣٧) لا تناقش في هذا التقرير الخصائص الاخرى ، بما في ذلك سمات الحيازة والتوظف والسمات الديموغرافية (التعليم / العمر / الجنس) •

(٣٨) تدّل البيانات الواردة عن الربعين الاولين في عام ١٩٨٥ على مستوى أدنى من مستوى نفس الفترة في عام ١٩٨٤ ، مما يمثل متوسطا سنويا أكثر انخفاضا • وليس من الممكن ، لسوء الحظ ، تحليل خصائص العدد غير المحدد من عمال الاراضي المحتلة الذى كان يعمل سابقا في البلدان العربية والذى أدت عودته الى الاراضي المحتلة في السنوات الاخيرة الى تفاقم حالة العمالة المحلية •

(٣٩) تشير الارقام التالية جميعها الى بيانات عام ١٩٨٤•

(٤٠) العمال العاملون في المجالات العلمية والمهنية والادارية وعمال المبيعات •

(٤١) لما كان من الممكن استعراض الحالة في جميع القطاعات ، فقد ركز الاهتمام على الزراعة والصناعة • والارقام الواردة عن الزراعة مستمدة من : الأونكتاد ، استعراض الظروف الاقتصادية للشعب الفلسطيني في الاراضي الفلسطينية المحتلة (TD/B/1065) ومن مكتب الاحصاء المركزى لاسرائيل ، احصاءات منطقة يهودا والسامرة وغزة ، مكتب الاحصاء المركزى) ، المجلد الخامس عشر ، الرقم ٢ الصفحات ٩٧ - ١٠٣ و ١٠٧ ؛ ومكتب الاحصاء المركزى لاسرائيل ، الملخص

الحواشي (تابع)

الاحصائي الاسرائيلي لعام ١٩٨٤ (القدس ، مكتب الاحصاء المركزى) صفحة ٧٦٩ • وأرقام العمالة محسوبة من مكتب الاحصاء المركزى لاسرائيل ، الملخص الاحصائي الاسرائيلي لعام ١٩٨٥ ، الصفحة ٧٢٥ • والبيانات الصناعية محسوبة من مكتب الاحصاء المركزى لاسرائيل ، احصاءات منطقة يهودا والسامرة وغزة (القدس ، مكتب الاحصاء المركزى) المجلد الخامس عشر ، الرقم ٢ ، الصفحات ٣٩ - ٤٢ ومن مكتب الاحصاء المركزى ، الملخص الاحصائي الاسرائيلي لعام ١٩٨٥ (القدس ، مكتب الاحصاء المركزى) الصفحتان ٧٣٦-٧•

(٤٢) وتتكون هذه المدخرات من الانتاج المحلي والنشاط التجارى وتحويل المدفوعات ومن العمالة خارج الاراضي المحتلة • وينحو عدم وجود آلية محلية لتخطيط التنمية المركزية تكون لها سلطة معالجة مشاكل الاسكان بطريقة منظمة ، الى اخضاع نشاط البناء الى أهواء المضاربة في العقارات والتقلبات في النشاط الاقتصادى الاقليمي والى جهود الفلسطينين للاحتفاظ بوجود في الاراضي المحتلة من خلال بناء منازلهم الخاصة وامتلاكها •

(٤٣) ليس هناك أى دليل على أن هذا الانحسار خفّض الانتاجية الزراعية في المدى القصير لأنه تبين ان بعض العمال المهاجرين يتركون الزراعة لاسباب لا تعود بالضرورة الى البطالة بل تعود ايضا الى فرص تحسين الدخل عن طريق العمل في اسرائيل •

(٤٤) Benvenisti المرجع المذكور ، الصفحتان ٩ - ١٠ •

(٤٥) United States, Department of State, Country Reports on Human Rights Practices for 1985 (Washington D.C., 1986), p.1276

(٤٦) Benvenisti ، المرجع المذكور ، ص ٩ •

(٤٧) United States, Department of State، المرجع المذكور • ويذكر هذا المصدر ايضا " ان الفلسطينيين أقصوا ، وفقا لبعض الحسابات ، من استخدام مساحة تقارب ٥٠ في المائة من مساحة الارض في الضفة الغربية و ١٥ في المائة من قطاع غزة ، نصفها تقريبا خال وقاحل في الوقت الحاضر "•

(٤٨) حسبت هذه الارقام من الاسعار الجارية لشهر نيسان / ابريل من كل عام ، محولة بالدولار ، وفقا لسعر الصرف السائد في ذلك الشهر•

(٤٩) هناك تناقض حاد بين بعض البيانات ، ولاسيما عن توزيع الفروع ، يرد في المصدرين الرئيسيين عن هذا الموضوع وهما : البيانات التي نشرها مكتب الاحصاء المركزى لاسرائيل في احصاءات منطقة يهودا والسامرة وغزة ، والبيانات التي نشرتها منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية في دراسة استقصائية للصناعة التحويلية في الضفة الغربية وقطاع غزة (فيينا ، اليونيدو، ١٩٨٤)•

(٥٠) ترد مناقشة هذا الموضوع أدناه ، في سياق استعراض الظروف في قطاع غزة •

الحواشي (تابـع)

(٥١) لوحظ في دراسة اسرائيلية حديثة " ان مجموع ناتج الصناعات مجتمعة (فـــي الاراضي المحتلة) يبلغ ١٥٠ مليون دولار تقريبا - وهو ما يساوى انتاج موءسسة متوسطة الحجم فـــي الولايات المتحدة " ، وردت في Israel Economist ، كانون الثاني / يناير ١٩٨٦ ، ص ١٦ .

(٥٢) انظر الأونكتاد ، الوثيقة TD/B/1065 ، الصفحات ١٦ - ٢٠.

(٥٣) الولايات المتحدة ، وزارة الخارجية ، المرجع المذكور.

(٥٤) Benvenisti المرجع المذكور ، ص ١١.

الفصل الثاني

القضايا البارزة في تنمية الاراضي الفلسطينية المحتلة

٣٧ - يبحث هذا الفرع بعض القضايا ذات الأهمية الرئيسية للتنمية في الأراضي المحتلة ويستهدف النهج المتبع تعيين القضايا التي لا يمكن بحثها كاملا في التحليل القطاعي والتي تستحق الاهتمام ، رغم ذلك ، بوصفها مبعث قلق رئيسي لسكان الأراضي المحتلة وذات أهمية لتنميتها • ومن خلال هذه القضايا بين القطاعات ، يمكن القاء مزيد من الضوء على أثر السياسات الاسرائيلية في التنمية الاقتصادية في الأراضي المحتلة • ويدل استعراض الحالة الاقتصادية الراهنة على بروز موضوعين هما : التشعبات الاقتصادية للسياسات الاسرائيلية ازاء 'تفويض السلطة' و ' الحكم الذاتي' في الأراضي المحتلة وازاء المشاكل الخاصة بمنطقة يفرض عليها الفقر في الأراضي المحتلة أي قطاع غزة • وقد نالت كلتا هاتين القضيتين اهتماما خاصا نظرا لما لهما من أهمية مباشرة وآثار طويلة الأجل في السياسة العامة •

ألف - الحكم الذاتي وتفويض السلطة والتنمية في الأراضي المحتلة

٣٨ - كشف التحليل الذي سبق التطورات الاقتصادية الأخيرة في الأراضي المحتلة عن عدد من المشاكل الملحة • ومن أبرز هذه المشاكل تضييق قاعدة الموارد المحلية ، والاعتماد المفرط على المصادر الخارجية للدخل ، والاختلالات القطاعية ، وانخفاض الاستثمار الانتاجي والتدفقات غير المنضبطة وغير المواتية في التجارة وفي اليد العاملة • كما أورد أيضا شرح كيفية احتدام هذه المشاكل بسبب عدم وجود سلطة محلية قادرة على تقييم احتياجات التنمية ووضع العلاجات الملائمة • كذلك اقترح ان تحسين احتمالات التنمية في الأراضي المحتلة يتوقف على التشغيل الحر لهذه المؤسسات المحلية المفوضة بالسلطة اللازمة لتخطيط السياسات الملائمة وتنفيذها • ويبدو ان جميع المعلومات المتاحة توحي بأن السلطات الاسرائيلية لم تسمح بظهور هذه المؤسسات كما انها لم تؤد هذا الدور بنفسها • بل تعين على المؤسسات الاقتصادية المحلية وعلى أصحاب المشاريع كل على حدة التماس معونة الوكالات الدولية والمنظمات الطوعية الخاصة وكذلك التماس المعونة الاردنية والفلسطينية والمعونة المالية العربية الاخرى ، في محاولة لوضع مشاريع محلية ذات طبيعة انمائية • ونظرا لعدم التناسق وعدم المركزية في نمط وضع المشاريع ، والتمويل والتنفيذ ، مقترنين بما تضعه الحكومة الاسرائيلية من مبادىء توجيهية محددة ، كانت النتائج في أدنى الحدود وكانت مشتتة التأثير (٥٥) ومن المؤكد ان هذه الجهود المتفاوتة وغير المترابطة لم تعوض انتفاء الجهد الانمائي العام الفعّال تخطيطا وتمويلا •

٣٩ - وقد نالت السياسة الاسرائيلية في هذا المجال اهتماما محليا ودوليا في السنوات الأخيرة، ولاسيما في ضوء الاعلانات الاسرائيلية بشأن التدابير الرامية الى تحسين "نوعية الحياة" في الأراضي المحتلة . وهذه العبارة ، التي صدرت في الأصل عن مسؤولين حكوميين في الولايات المتحدة ، أصبحت رمزا للنوايا السياسية التي أعلنها مسؤولون اسرائيليون منذ أواخر عام ١٩٨٤ (٥٦). وكان ينتظر ان تتضمن التدابير الملازمة خطوات على مستوى السلطة المحلية والخدمات الاجتماعية، وكذلك الموافقة على مشاريع التنمية مع تخفيف القيود على التمويل العربي والفلسطيني لهذه المشاريع وعلى التدفقات النقدية من الاردن (٥٧). وقد اعتبرت معظم المصادر الفلسطينية والعربية وبعض المحللين الاسرائيليين هذا الاتجاه جزءا من " سياسة تهدئة " للأراضي المحتلة ، لان السياسة الاسرائيلية في هذا الصدد استهدفت " السماح بالرفاهية الشخصية ولكن مع التقييد القسري للتنمية المجتمعية " (٥٨) . وكان هناك اتفاق بين معظم المراقبين الاسرائيليين على ان السياسات الجديدة هي جزء من مبادرة سياسية شاملة تقوم بها الحكومة الاسرائيلية فيما يتعلق بالاراضي المحتلة (٥٩). غير أن ما يهم هو الكيفية التي وضعت بها السلطات طرائق تنفيذ هذه السياسة فيما بعد. وتدل التطورات حتى الآن على أنه بالرغم من نوايا السياسة الاسرائيلية الجديدة، فان احتمالات حصول الشعب الفلسطيني في الأراضي المحتلة على السلطة والقدرة لتخطيط وادارة تنميته الاقتصادية تظل احتمالات قاتمة .

٤٠ - وابتداء من أواخر عام ١٩٨٥ ، اقترح المسؤولون الحكوميون الاسرائيليون عدة مفاهيم ذات صلة بما سبق ذكره لوصف رأيهم في الطرائق الممكنة لتنفيذ أهدافهم المعلنة في السياسة الاقتصادية . وينبغي التشديد على ان الأمر لم يقتصر على ان هذه المقترحات كانت تخضع لظروف سياسية متغيرة ، بل انها بقيت حتى الان على حالتها الاصلية ، أي بقيت مقترحات لا خططا منفذة . ومع ذلك ، فمن المفيد بحثها وذلك لسببين: الأول انها تدل على الخيارات التي تتوخاها السلطات الاسرائيلية للتنمية الاقتصادية في الاراضي المحتلة ؛ وكذلك ان فيها بعض الخطوات الجزئية نحو تنفيذ هذه الطرائق ، وبهذه الصفة فانها تستحق الاهتمام .

٤١ - وقد أشير الى أول هذين المفهومين بوصفه ترتيبا لتقاسم السلطة في " سيادة مشتركة Condominium " للاراضي المحتلة بين اسرائيل والاردن وسكان الأراضي المحتلة ، وان كانت المعلومات المتاحة قليلة فيما يتعلق بالجوانب العملية لهذا المفهوم (٦٠). غير انه سرعان ما وسع عن طريق اقتراحات لفرض حكم ذاتي من جانب واحد ، في بعض المناطق من الأراضي المحتلة: " وفي اطاره ، سوف تنتقل المسؤولية عن الشؤون الداخلية والتعليم والصحة والمجارير والاصحاح والخدمات الاجتماعية الى المجالس المحلية .." (٦١). غير ان الموارد المائية والتشييد والأراضي والنقل عبر الجسور والتنمية الاقتصادية ستظل تحت الاشراف الاسرائيلي المباشر (٦٢). وقد اطلق على صيغة اخرى من هذا المخطط وصف " تفويض السلطة ، أي منح السكان قدرا معينا من الحكم الذاتي الحقيقي " (٦٣) . ولم يفصل المفهوم الرسمي لهذه العملية الأخيرة ، بل ان عددا من المعلقين الاسرائيليين النقاة قدم اقتراحات تتعلق بالمشاريع والتدابير التي يتعين وضعها لاعطاء هذا المصطلح معنى ما . وتضمنت هذه الاقتراحات: صيغا مختلفة لانشاء نظام مصرفي فعال في الأراضي المحتلة ، وسياسة لتصنيف الاراضي واستيطانها اقل اضرارا بالسكان الفلسطينيين ، وتشجيع الاستثمار الخاص الأجنبي ، وغير ذلك من الترتيبات المتعلقة بالسلطة المحلية والادارة (٦٤)، ووقف تشييد المستوطنات وبناء الطرق ، وتعيين موظفين فلسطينيين في الادارات المحلية وايجاد هيكل

أساسي للصناعة المحلية ، (٦٥) " تمكن المجتمع المحلي العربي من تكثيف نشاطه الاقتصادي ، بما في ذلك انشاء مصارف محلية واستثمار رأس المال الخارجي في الصناعة وفي الهياكل الأساسية "(٦٦) وتضمنت التدابير الأخرى المقترحة توسيع نطاق المعونة الاسرائيلية المقدمة للتنمية الاقتصادية وتشجيع زيادة صادرات الأراضي المحتلة الى البلدان العربية (٦٧) . وأحدث صيغة تدرسها الحكومة الاسرائيلية الآن هي تطبيق ' الحكم الذاتي من جانب واحد' أو' تفويض السلطة' ، في قطاع غزه وحده (في مقترح أطلق عليه ' غزة أولا ') ، وذلك من خلال تدابير مماثلة للتدابير الوارد وصفها أدناه تتضمن الموافقة على مشروع مقترح لاقامة مصنع لتجهيز الحمضيات في غزة (٦٨) .

٤٢ - ويدل اعلان النية على الشروع في هذه التدابير على ان السلطات الاسرائيلية تدرك ان سياستها الاقتصادية ازاء الاراضي المحتلة لم تف بالحد الادنى من الاحتياجات اللازمة لتنمية هذه الاراضي ومن الجدير بالذكر ان المطلب الاساسي المحدد أعلاه ، أي ، وجود قدرات وسلطات للتنمية الاقتصادية المحلية والحرية في وضعها موضع العمل ، هو أمر لم تتطرق اليه المقترحات الواردة اعلاه . بل ان الجانب الحاسم من تخطيط التنمية وتنفيذ المشاريع في الأراضي المحتلة يظل ، رغم اي تغييرات أخرى قد تحدث في السياسة ، حكرا على القوة المحتلة ، مع ترك مجال قليل أو عدم ترك أي مجال كان للمؤتمرات والمصالح المحلية كي تمارس تأثيرها على تلك العملية . كذلك لا يبدو لأسباب خارجة عن عملية التنمية نفسها ، ان " الحكم الذاتي" أو " تفويض السلطة" أو أي صيغ أخرى تنفذ الان بهذه الصفة . بل ان هناك خطوات مشتركة معينة قد اتخذت لتخفيف بعض القيود المفروضة على التدفقات النقدية ، كما ان هناك محاولات ، وان جانبها النجاح الى مدى كبير بذلت لتعيين بعض الفلسطينيين لتولي بعض السلطات والادارات المحلية، ووفق على بعض المشاريع التي يمولها برنامج الأمم المتحدة الانمائي ، والتي سبق ان اقترنت بالرفض (٦٩) . وفي غضون ذلك ، شرعت السلطات في جهد يرمي الى تأمين قيام برنامج الأمم المتحدة الانمائي وحكومة الولايات المتحدة بتمويل مشاريع موجهة للتنمية في الأراضي المحتلة قيمتها ٦٠٠ مليون دولار (٧٠) . وهذه المبادرة الأخيرة تستحق المزيد من البحث لمعرفة ما اذا كانت هذه الخطوات تمثل أي انطلاق ذي شأن عن السياسة السابقة ، فمن جهة وفي حين ان الجهد المبذول من جانب السلطات لجمع الأموال هو الاول من نوعه ، الا ان اسرائيل نفسها لن تقدم أي شيء من المبلغ المقترح لان المسؤولين يدعون ان اسرائيل " ليست لديها الاموال للبدء في هذه المشاريع "(٧١) . كما ان تمويل المشاريع ، وبعضها مشاريع انتاجية ولكن معظمها يتعلق بالهيكل الاساسي ، لن يقبل الا بمقتضى شروط معينة . ووفقا لما يقوله منسق الحكم العسكري لشؤون الاراضي المحتلة ، " ان المعونة لن تكون مقبولة ما لم تكن غير متعارضة مع مصالح (اسرائيل) الاقتصادية والأمنية .." ، كما ان المعونة " لن تذهب الى صناعات تنافس المصنوعات الاسرائيلية " (٧٢) . وعلى نفس القدر من الاهمية ما ورد من تأكيد ان المشاريع المقترحة "... لا تشكل اي خطة شاملة للتنمية الاقتصادية للاراضي . وان اسرائيل ستبحث المشاريع على أساس كل حالة بمفردها ، ثم تترك تنفيذها للفلسطينيين في الأراضي المحتلة وللوكالة المشتركة" (٧٣) .

٤٣ - ومما له دلالة ، من ثم ، ان السلطات لا تزمع ، فيما يبدو، اجراء التغييرات المؤسسية وفي السياسة العامة اللازمة لتشجيع التنمية الاقتصادية . وان من غير المحتمل للتدابير المزمع اتخاذها ان تغير المنهج غير المخطط وغير المنسق لتحقيق التنمية ، ذلك النهج الذي ظل يسم السنوات الماضية . والاهم من ذلك ، ان السلطات اكدت بقاء المبادىء التوجيهية في السياسة

العامة وبقاء اعتبارات المصالح الاسرائيلية على ما هي عليه • وان اسرائيل ليست لديها أي نية لتحمل تكلفة التنمية في المناطق المحتلة • وفي غضون ذلك ، يستمر تنفيذ الخطط الاسرائيلية في الاستيطان والاستثمار الصناعي في الأراضي المحتلة • وان السيطرة الفلسطينية على الهياكل الأساسية مثل الامداد بالطاقة الكهربائية المحلية والمواصلات السلكية واللاسلكية تواجه على نحو متزايد الادماج في الشبكة الاسرائيلية • كما ان بناء شبكات الطرق المصممة لخدمة أنماط الاستيطان اليهودي ومصالح اسرائيل الأمنية ، مستمر لا يفت في عضده شيء (٧٤) •

باء - قطاع غزه وجذور الافتقار في الاراضي الفلسطينية المحتلة

٤٤ - تأثرت الاتجاهات المثبطة للتنمية الاقتصادية في الاراضي المحتلة بمجموعة العوامل التي ذكرت منذ البداية ، وهي ، الموارد الموجودة ، وديناميات التطورات الاقتصادية الاسرائيلية والعربية ، والسياسة الاسرائيلية ازاء الاراضي المحتلة • واذا كان من الممكن اعتبار التنمية الاقتصادية للاراضي المحتلة ككل مقيدة بآثار الاختلال الاسرائيلي وبالظروف التي أدت الى ذلك • فان قطاع غزة يمثل عندئذ تجسيدا مثيرا للانتباه للعوائق الموضوعة • ويستعرض هذا الفرع بايجاز الحالة السائدة • في قطاع غزة ، ويبرز الجوانب التي ينفرد بها ، والتي ينبغي دراستها في أي تحليل لمشاكل التنمية واحتمالاتها في الاراضي المحتلة • ومن المهم تركيز الانتباه على هذا الموضوع سواء لما يتمتع به من أهمية خاصة وتفرد خاص ، أو نظرا لما لقطاع غزة من وزن في التنمية الشاملة للاراضي المحتلة • وفي الصدد الاخير ، يجدر التذكير بالنقطة التي أثيرت من بداية الأمر حول مشاكل تحليل وحدة اقتصادية (الاراضي المحتلة) توجد نتيجة لعوامل غير اقتصادية •

٤٥ - وقد اعترف مؤخرا عدد من المراقبين والمحللين (٧٥) بالمركز الخاص لقطاع غزه وفي حين ان المعايير الرئيسية لتصنيف القطاع في عداد أقل الاقتصادات نموا غير منطبقة الا ان القطاع ، من حيث معظم المؤشرات ، يكون أقل جزئي الأراضي المحتلة نموا وهو قريب من ادنى هامش للبلدان والمناطق النامية (٧٦) • ومن جوانب كثيرة ، تزداد نقاط الضعف في اقتصاد الاراضي المحتلة بنقاط الضعف الخاصة الموجودة في اقتصاد قطاع غزه •

٤٦ - ومنذ عام ١٩٨٠ والناتج المحلي الاجمالي لقطاع غزه يهبط بمعدل سنوي بلغ متوسطه ٣ في المائة ، وهو اتجاه أشد بروزا من الاتجاه الملاحظ في الضفة الغربية (٧٧) • وهذا في المقام الأول نتيجة هبوط سنوي في الناتج الزراعي ، سجل معدلا سلبيا بلغ متوسطه زهاء ٤ في المائة منذ عام ١٩٧٨ ولم يكن النمو في الصناعة التحويلية وفي الخدمات قويا بما يكفي للتعويض عن ذلك • وفي عام ١٩٨٤ كان نصيب كل من الزراعة والصناعة في الناتج المحلي الاجمالي ١٦ في المائة و١١ في المائة على التوالي حيث بلغ نصيب الفرد في الناتج المحلي الاجمالي ٥٥٥ دولارا ، وهو أدنى نقطة بلغها منذ سنوات عديدة ، وأدنى من نصيب الفرد في الضفة الغربية بزهاء ٣٠٠ دولار • وقد بدأ يحدث هذا الهبوط اعتبارا من عام ١٩٨٠ حيث أخذ يهبط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي بمعدل سنوي زاد متوسطه على ٢ في المائة • وفي عام ١٩٨٤ ، كان قطاع غزه ، الكثيف السكان ، يمثل ٣٩ في المائة من مجموع سكان الاراضي المحتلة ، و٦ في المائة من مساحتها ، و٢٦ في المائة من ناتجها المحلي الاجمالي • واعتماد القطاع على موارد الدخل الخارجية متجل في نصيب دخل عوامل الانتاج القادمة من الخارج من الناتج القومي الاجمالي وهو ٤٤ في المائة في عام ١٩٨٤ مقابل ٢٤ في المائة في الضفة الغربية • وبالمثل ، فان العجز في ميزان مدفوعات قطاع غزه هو اكثر بروزا من العجز

في ميزان مدفوعات الضفة الغربية • كما ان صافي الفائض الضئيل في السلع والخدمات ، الذي كان موجودا قبل عام ١٩٨٤ ، تحول الى عجز في تلك السنة وكان ذلك ، في المقام الاول ، نتيجة الهبوط الذي حدث في مدفوعات الخدمات التي هي أجور في معظمها وبعد ان كان القطاع في مركز يتمتع فيه بفائض كلي بلغ٢٠ مليون دولار في عام ١٩٨٣ ، فقد سجل عجزا بلغ ١٦ مليون دولار في عام ١٩٨٤ • وكان السبب في ذلك ما حدث من هبوط في فائض الدخل من الاجور ، من ٢٤٨ مليون دولار الى ٢١٧ مليون دولار ، بصورة متزامنة مع ارتفاع عجزه التجاري من ١٥٠ مليون دولار الى ١٦٣ مليون دولار بين عامي ١٩٨٣ و ١٩٨٤ •

٤٧ - ومما أعاق المكاسب التي كان يمكن ان تجنيها الاراضي المحتلة من نمو صادرات الضفة الغربية ، ولو نموا متدنيا ، منذ عام ١٩٧٨ ، الهبوط الذي حدث في صادرات قطاع غزة في الفترة نفسها • ولما كانت نسبة السلع المصدرة من قطاع غزة الى اسرائيل اكثر مما هي في الضفة الغربية (٨٣ في المائة مقابل ٥٠ في المائة في عام ١٩٨٤) ، فليس من المفاجيء ان تهبط الصادرات في ضوء التباطوء في الاقتصاد الاسرائيلي • ومن المهم ان يلاحظ مدى انعزال قطاع غزة والضفة الغربية عن بعضهما من حيث تسويق الناتج الزراعي فمعظم امدادات القطاع من السلع الزراعية تنتج محليا ، بينما جميع ما تبقى تقريبا هو اسرائيلي المنشأ والحالة مماثلة لذلك في الضفة الغربية التي تستهلك قدرا كبيرا من انتاج قطاع غزة • ويحول الانتاج والاسواق الاسرائيلية دون وضع اي ترتيبات هامة للتسويق المشترك بين المنطقتين •

٤٨ - ومنذ عام ١٩٨٠ حتى الان مر قطاع غزة بمستوى ثابت لا بأس به في مجموع قيمة ناتجه الزراعي ولهبوط نصيب الزراعة في الناتج المحلي الاجمالي ، وبمستوى ثابت نسبيا لدخل المزارعين الزراعي المنشأ • وساعد تناقص العمالة الزراعية في القطاع على تعزيز قيمة ناتج الشخص الواحد المستخدم وحافظ على ثبات صافي نصيب الفرد (للمزارع الواحد) من الدخل الزراعي في تلك الفترة • وتمكن أصحاب المزارع ، عن طريق تسريح العمال الأجراء ، من الصمود في وجه كساد المبيعات الزراعية ومن تحسين هوامش ارباحهم (اي قيمة الناتج بعد تنزيل تكاليف المدخلات والأجور) ، في حين ظل المستوى المطلق للارباح ثابتا • ومع ذلك فلا يزال تأزم الحالة في الزراعة متجليا بعدد من الطرق • ففاكهة الحمضيات ، التي هي مصدر كسب تصديري مستديم لقطاع غزة ، ظلت في هبوط دائم منذ أوائل العقد ، حيث اقتلعت اشجار كثيرة وحيث بدأ انتاج الاشجار الموجودة في الهبوط (٧٨)• وعلى الرغم من استغلال المساحة المذكورة جزئيا لانتاج الخضروات ، فان أسواق هذه المحاصيل غير موجودة الا في اسرائيل ، في حين ان الصادرات من فاكهة الحمضيات هيأت للقطاع درجة كبيرة من الاستقلال عن السوق الاسرائيلية • وافادت كمصدر للقطع الاجنبي • كذلك فان صيد الاسماك في قطاع غزة ، الموروث عن صناعة الاسماك الفلسطينية لفترة ما قبل عام ١٩٤٨ ، يواجه مشاكل خطيرة بسبب القيود التي تفرضها السلطات على مناطق الصيد ، وبسبب الضغوط من صناعة الاسماك الاسرائيلية (٧٩)• وكان محصول الاسماك للفترة ١٩٨٤ - ١٩٨٥ لا يزيد على ثلث محصوله في نفس الموسم للفترة ١٩٨٣ - ١٩٨٤ (تشرين الاول/ اكتوبر - حزيران/ يونيه) • كما ان الرقم للسنة كلها سيكون في أغلب الاحتمالات أدنى من النقطة المتدنية التي بلغها في الفترة ١٩٨٢/١٩٨٣ وهي ٨٤٠ طنا •

٤٩ - والارقام عن متوسط الايراد الصناعي الشهري للقطاع في عام ١٩٨٥ تبين هبوطا حادا في جميع الفروع • كما وردت الاشارة الى ذلك في الفصل الاول • ويمكن لهذا الهبوط ، مقترنا باستمرار

الهبوط الزراعي ، أن يساهم في جعل الناتج المحلي الاجمالي لقطاع غزة في مستوى أدنى من ذلك أيضا في عام ١٩٨٥ • والصناعات التقليدية الذائعة الصيت فيما مضى • كالفخار والنسيج، افسحت الطريق في السنوات الاخيرة للمنسوجات الضيقة النطاق والمتعاقد عليها من الباطن • والورشات ذات الصلة بالملبوسات والتشييد التي تتعامل أساسا مع موءسسات صناعية اسرائيلية •

٥٠ - ونظرا لان الهيكل الأساسي الصناعي في قطاع غزة أضعف في ذاته ، ولأن ثمة قطاعا زراعيا أكثر اعتمادا على الصادرات الى اسرائيل مما هو الحال في الضفة الغربية ، فقد كانت نسبة القوة العاملة المستخدمة في اسرائيل اكبر منها في حالة الضفة الغربية (٨٠) • وفي حين ان هذه النسبة ارتفعت في الضفة الغربية من ٣٠ في المائة في عام ١٩٧٩ الى ٣٣ في المائة في عام ١٩٨٢ ثم هبطت ثانية الى ٣١ في المائة في منتصف عام ١٩٨٥ ، فان الارقام بالنسبة لقطاع غزة كانت ٤٣ في المائة في عام ١٩٧٩ ، ثم ازدادت الى ٤٦ في المائة في عام ١٩٨٤ وبقيت على هذا المستوى خلال النصف الاول من عام ١٩٨٥ وبينما اخذ عدد عمال الضفة الغربية ، المستخدمين في اسرائيل ، في الهبوط في عام ١٩٨٤ ، فان عدد عمال قطاع غزة المستخدمين في اسرائيل تكشف عن زيادة طفيفة وهكذا ، فان المعدل الرسمي للبطالة في قطاع غزة بقي منذ السبعينات أدنى كثيرا من المعدل الرسمي للبطالة في الضفة الغربية • غير ان القوة العاملة المهاجرة من قطاع غزة تختلف عن القوة العاملة المهاجرة من الضفة الغربية من حيث درجة استخدامها في الزراعة والتجارة والنقل والخدمات في اسرائيل ، وكذلك في ارتفاع نسبة الاسر الكبيرة المتعين اعالتها والتي لا تضم الا عائلا واحدا في الاسرة • وعلاوة على ذلك ، فان عدد المهاجرين من قطاع غزة ممن يعملون في المزارع هو أقل ايضا من مثيله في الضفة الغربية ، وذلك نظرا لاحتوائه على نسبة اكبر من سكان مخيمات اللاجئين أو الفلاحين الذين نزعت ملكيتهم •

٥١ - ولا يمكن في هذا الاستعراض تغطية جميع جوانب انخفاض التنمية في غزة ، ولاسيما الجوانب التي تتصل بالهيكل الاساسي والتطور الموءسسي والهيكل الاجتماعي • فقطاع غزة ، على عكس الضفة الغربية ، اكثر استلفاتا للنظر بفقر قاعدة موارده الطبيعية وبارتفاع درجة كثافة سكانه ارتفاعا مطلق العنان ، وافتقاره الى قطاع للسياحة المحلية والتجارة المتقدمة • وازدياد درجة انعزاله عن العالم العربي ، وضعف مستوى السلطة البلدية والمحلية والخدمات الأخرى ، بما في ذلك موءسسات البحث والموءسسات الاكاديمية • وكان الهيكل الاجتماعي لقطاع غزة أعمق تأثرا بالنتائج التي ترتبت على مشكلة اللاجئين الفلسطينيين ، ولديه نسبة من اللاجئين الذين قدموا من فلسطين في عام ١٩٤٨ والتي يتكون منها سكانه تفوق النسبة الموجودة في الضفة الغربية • وعلاوة على ذلك ، وفي حين يستطيع سكان الضفة الغربية الاستفادة من حيازة الجنسية الاردنية الكاملة ، فان معظم سكان غزة تقريبا لا يزالون عديمي الجنسية ولا يملكون الا وثائق السفر الخاصة باللاجئين وهذه العوامل جميعها كان لها دور في ايجاد ظروف وهياكل وعلاقات تحدق بها مجموعة من مشاكل لا تزال تتطلب الاهتمام الدولي • وهذا الاهتمام يمكن ان يوءدي ، كما يوءمل ، لا الى تحسين الظروف الحالية فحسب ولكن أيضا الى اقامة أسس سليمة ودائمة تقوم عليها آخر الأمر التنمية الاقتصادية ورخاء سكان الاراضي الفلسطينية المحتلة في المستقبل •

الحواشـــي

(٥٥) يقال ان نمط الموافقة الرسمية على مقترحات مشاريع المنظمات الطوعية الخاصة في الولايات المتحدة يدل على تخذيل من جانب اسرائيل للمشاريع الانتاجية تفضيلا لمشاريع البنيـــة الأساسية والمشاريع الموجهة للخدمة الاجتماعية بغية تقليل عبء الميزانية عن كاهل السلطـــات الاسرائيلية • (M. Benvenisti, United States Government Funded Projects in the West Bank and Gaza (1977-83), (Palestinian Sector) (Jerusalem, West Bank Data Base Project, 1984)).

(٥٦) نفس المرجع ، الصفحتان ١-٢ •

(٥٧) Haaretz، ١٩ تشرين الاول/ اكتوبر ١٩٨٤ (بالعبرية) •

(٥٨) Benvenisti, United States Government Funded..., opinions on the subject of a group of academics and community leaders from the territories were published in Sawt la Bilad, 17 November 1984 (in Arabic)

(٥٩) أنظـــر comments in Haaretz, 12 October 1984, 22 October 1984, Maariv, 23 October 1984, Al Hamishmar, 26 October 1984 (in Hebrew).

(٦٠) نشرت بعض التفاصيل في Haaretz ، ٣٠ تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٨١ (بالعبرية)؛ وأنظر أيضا ش • افنيري ، في Jerusalem Post ، ٩ كانون الثاني/ يناير ١٩٨٦ •

(٦١) Al Hamishmar ، ١٧ كانون الثاني/ يناير ١٩٨٦ •

(٦٢) Davar ، ١٦ شباط/ فبراير ١٩٨٦ (بالعبرية) •

(٦٣) Jerusalem Post ، ١٦ شباط/ فبراير ١٩٨٦ •

(٦٤) Jerusalem Post، ٩ كانون الثاني/ يناير ١٩٨٦ •

(٦٥) Jerusalem Post، ١٦ شباط/ فبراير ١٩٨٦ •

(٦٦) Jerusalem Post، ٢٧ شباط/ فبراير ١٩٨٦ •

(٦٧) Jerusalem Post، ١٠ اذار/ مارس ١٩٨٦ •

(٦٨) نفس المرجع ، و Haaretz، ٤ اذار/ مارس ١٩٨٦ •

(٦٩) أنظر Jerusalem Post، ٤ شباط/ فبراير ١٩٨٦؛ الفجر ، ٧ شباط/فبراير ١٩٨٦•

(٧٠) Jerusalem Post International Edition ، ٢٩ اذار/ مارس ١٩٨٦•

(٧١) المرجع نفسه •

(٧٢) Jerusalem Post International Edition ، ١٢ نيسان/ ابريل ١٩٨٦ •

(٧٣) المرجع نفسه •

الحواشـــي (تابع)

(٧٤) برزت مشاكل خطيرة في الفترة ١٩٨٥-١٩٨٦ في العلاقات بين شركة كهربـــاء القدس التي يملكها الفلسطينيون وبين السلطات الاسرائيلية ، ووردت عن ذلك تقارير مسهبة فـــي الصحافة المحلية • وللاطلاع على شبكات الهاتف في الضفة الغربية ، انظر Jerusalem Post ، ٢٨ شباط/ فبراير ١٩٨٦؛ وللاطلاع على المناقشات بشأن شبكات الطرق أنظر Davar ، ١٧ كانون الثاني/ يناير ١٩٨٦ ، (بالعبرية) والفجر ، ١١ نيسان/ ابريل ١٩٨٦ • وهناك استثمارات صناعية جديـدة لخدمة المستوطنات الاسرائيلية في منطقة الخليل أعلن عنها الرسميون الاسرائيليون في Jerusalem Post ٢٠ أيار/ مايو ١٩٨٦ •

(٧٥) ينعكس هذا في عدد من المنشورات التي صدرت مؤخرا والتي تشير عناوينها الى رأي سائد عن الظروف في القطاع Ann M. Lesch, The Gaza Strip: Heading Toward a Dead End Universities Field Staff International, Reports No. 10 and 11 (1984), Ann M. Lesch, "Gaza, Forgottten Corner of Palestine", Journal of Palestine Studies, Vol. XV, No. 1 Issue 57, Autumn, 1985, Richard Locke and Antony Stewart, Bantustan Gaza(Zed, London, 1985), Joan Mandell, "Gaza, Israel's Soweto", MERIP Reports, Nos. 136/137, Vol. 15 Nos 8/9, October-December 1985, "Gaza; the Invisible Land", New Outloook, December, 1985 , Sara Roy , The Gaza Strip: A Survey (West Bank Data Base Project, Jerusalem, May 1986) .

(٧٦) للاطلاع على المعايير الحديثة المؤهلة للاندراج في عداد اقل البلدان نموا، أنظر " Identification of the Least developed among the developing countries"(E/AC.54/ L.107), April 1981.

(٧٧) الارقام التي ترد هنا وفي الفقرات التالية محسوبة من مكتب الاحصاء المركـــزي لاسرائيل، احصاءات منطقة يهودا والسامرة وقطاع غزة ، القدس ، المجلد الخامس عشر ، الرقم ٢، كانون الاول/ ديسمبر ١٩٨٥

(٧٨) كان السبب في ذلك عدد من العوامل ، منهـــا الضغوط التي فرضتها المستوطنـات الاسرائيلية على موارد المياه الجوفية ، والمشاكل الخاصة التي واجهها صغار المزارعين في الجـــزء الجنوبي من قطاع غزة ، والانظمة الاسرائيلية التي تمنع زراعة الجديد من الاشجار ، والحوافز الـــتي قدمتها وكالات التسويق الاسرائيلية للتحول الى زراعة الخضـــروات • انظـــــر : Lesch , "Gaza Forgotten Corner...", pp. 47-48, Middle East International, 7 February 1986, Mandell , op . cit., pp. 12-13 والفجر ، ١٨ تشرين الاول/ اكتوبر ١٩٨٥ •

(٧٩) See Mandell, op. cit., pp. 13-14, Al Fajr, 7 June 1985 .

(٨٠) ثمة استجلاء شيق لبعض خبرات فردية لصغار الصناعيين والعمال المهاجريـــن ، تجده في الفجر ، ٤ تشرين الاول/ اكتوبر ١٩٨٥ ، و١١ تشرين الاول/ اكتوبر ١٩٨٥، و١٨تشرين الاول/ اكتوبر ١٩٨٥ •

- - - - -